

تحديد امثلية الانفاق العام في الاقتصاد العراقي(*)

أ. د . كامل علاوي الفتلاوي

م . م . محمد حسين الجبوري

المقدمة:-

ان الفكرة الاساسية التي نحاول معالجتها في هذا البحث هي تحديد انتاجية الانفاق العام في الاقتصاد العراقي، ومن ثم معرفة مدى ابتعاد او اقتراب حجم هذا الانفاق عن الحجم الامثل للانفاق العام استناداً الى حجم الانتاجية الحدية لذلك الانفاق، وفقاً لفرضيات قانون بارو، من خلال استخدام نموذج قياسي يحدد شكل العلاقة بين الانفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي في الاجلين الطويل والقصير، اي تحديد علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادي، ومدى امثلية هذه العلاقة. فاذا كان للزيادة في الانفاق العام آثار ايجابية على النمو الاقتصادي فيفضل في هذه الحالة ان يكون دور الحكومة اكبر في الاقتصاد، اما اذا كانت زيادة الانفاق العام لا تؤثر في النمو الاقتصادي، وانما قد تؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص، فيفضل في هذه الحالة تخفيض النفقات العامة والابقاء على النفقات الضرورية التي لا يمكن للدولة التخلي عنها .

يُعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة هيكلية تتمثل بدرجة الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية (الريع) في تمويل الانفاق العام ، فأصبح النفط يشكل اكثر من (٩٠%) من الايرادات العامة ، واكثر من (٦٠%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وكذلك يُمثل النفط المصدر الرئيس للعملة الصعبة . وبما ان النفط يرتبط بتقلبات السوق العالمي (اي يُحدد سعره بقوة خارجية عن قدرة الاقتصاد الوطني)، عليه فأن الايرادات العامة تبقى عرضة للتقلبات وعدم الثبات تبعاً لأسعار النفط عالمياً ، مما يُهدد بعدم القدرة على رسم سياسات اقتصادية مستقرة، نظراً لعدم وجود الرؤية المستقبلية لأسعار النفط عالمياً. وهناك عامل اخر لا يقل اهمية عن الاسعار يؤثر على الايرادات النفطية وهو الكميات المنتجة التي لم تزل منخفضة بسبب التخلف التكنولوجي الذي تشهده عملية استخراج النفط، وهذا ما يؤثر سلباً في انتاجية الانفاق العام ومن ثم امثلية هذا الانفاق.

مشكلة البحث: تعاني اغلب الاقتصادات الريعية من مشاكل تتعلق بأنفاقها العام ، فالاقتصادات ذات الموارد الريعية الكبيرة كال الدول النفطية، ليس لديها مشاكل تتعلق بنقص الايرادات، بقدر ما تواجه من مشاكل تتعلق بكيفية ادارة هذه الاموال وتخصيصها بشكل امثل يتلاءم مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد، وبما يحقق نمو ناتجها المحلي، فهي بأمس الحاجة الى سياسة انفاقية سليمة تمكنها من اعادة توزيع ثرواتها المتزايدة بما يساعدها في الخروج من دائرة الاعتماد على الايرادات الريعية.

*بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة "تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية - دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة من (١٩٨٨ - ٢٠٠٩)".

فرضيات البحث: ينطلق البحث من فرضيتين مفادهما :

- ١- هنالك علاقة عكسية بين إنتاجية الاتفاق العام وحجم العوائد الربعية المتاحة في الاقتصاد، فكلما ازدادت قدرة الدولة في الحصول على العوائد الربعية، كبر حجم الاتفاق العام فيها، مما يؤدي الى انخفاض إنتاجية هذا الاتفاق والعكس صحيح.
- ٢- ان زيادة الاعتماد على العوائد الربعية يؤثر سلباً في امثلية الاتفاق العام في الاقتصاد، فالانفاق العام في العراق هو انفاق غير امثل.

هدف البحث:

ان الهدف الاساس لهذا البحث هو قياس إنتاجية الاتفاق العام في الاقتصاد العراقي، ومن ثم معرفة مدى ابتعاد او اقتراب حجم هذا الاتفاق عن الحجم الامثل للاتفاق العام، استناداً الى حجم الإنتاجية الحدية لذلك الاتفاق، وفقاً لفرضيات "قانون بارو"، من خلال استخدام نموذج قياسي يحدد شكل العلاقة بين الاتفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي في الأجلين الطويل والقصير، اي تحديد علاقة الاتفاق العام بالنمو الاقتصادي، ومدى امثلية هذه العلاقة.

منهجية البحث: اعتمد الباحثان المنهج الاستقرائي لتقصي واقع الحال في الاقتصاد العراقي، ثم انتقل الى المنهج الاستنباطي معتمداً على مصادر متعددة استقى منها ما يدعم الفكرة المدروسة ويؤسس لها ويستنبط النتائج على اساسها، وكذلك تم اعتماد اسلوب التحليل الكمي لإثبات الفرضية التي بُني على اساسها هذا البحث.

حدود البحث: تتضمن حدود البحث المدى الزمني والمتمثل بمدة الدراسة (١٩٨٨ - ٢٠٠٩). إما فيما يخص المدى المكاني فقد تم اختيار الاقتصاد العراقي كأنموذج لتحديد امثلية الاتفاق العام في الاقتصاد الربعي.

لغرض تحقيق اهداف البحث، والتحقق من فرضياته تم تناوله وفقاً للمحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم الحجم الامثل للاتفاق العام

المحور الثاني: نظرة عامة عن واقع الاقتصاد العراقي

المحور الثالث: الانموذج القياسي المستخدم لتحديد حجم الاتفاق العام الامثل.

المحور الأول : مفهوم الحجم الأمثل للإنفاق العام:

أحتل موضوع الاتفاق العام أهمية كبيرة منذ مدة طويلة ، وتناول الفكر الكينزي دوافعه وتطوره ومحدداته ، وقد تطور عنه النقاش بشكل كبير، مع تنامي دور الدولة في الاقتصاد ، لذا فمن خلال تحليل سياسات الاتفاق العام ، يمكننا معرفة حجم وطبيعة الدور الاقتصادي للحكومة ، والكشف عن تعاطف دورها في حياة المجتمع . لقد تزايد اهتمام الدول قاطبة ، بانظمتها السياسية والاقتصادية كافة ، بدور الاتفاق العام بوصفه أحد الوسائل المهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

وقد أثارت ظاهرة تزايد الاتفاق العام مشكلة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام. إذ أنه ليس من المصلحة ان يتزايد الاتفاق العام بلا حدود ، وانما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات العامة الى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه " الحجم الأمثل للنفقات العامة " ، وهذا الأخير ، هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكثر عدد من المواطنين ، وذلك في حدود ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة. ولا يعني بالضرورة لتحقيق حجم الاتفاق العام الأمثل ، تقليص حجم الاتفاق العام ، وانما بتضييق المجال بين السقف الاعلى ، والحد الأدنى للإنفاق العام . ويتوقف حجم الاتفاق العام على القرار السياسي المُعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه المجتمع ، وهو الموقف الذي بدوره يتحدد بالنظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، بالإضافة الى الظروف البيئية التي يمر بها المجتمع، وإن كل هذه الاعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام.

وقد أنفق معظم الاقتصاديين ، من مختلف المدارس الاقتصادية ، بأنه ليس من المصلحة أن تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود ، وانما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات العامة الى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما أطلق عليه " الحجم الأمثل للإنفاق العام " . وفي إطار الصعوبة العملية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام ، حاول بعض الاقتصاديين وضع ضوابط للإنفاق العام بحيث لا يتجاوز نسبة معينة من الدخل القومي (٢٥ - ٣٠%)^(١) ، إلا أنه ثبت أن هذه النسبة هي نسبة تحكمية لا تستند الى أساس اقتصادي ، وأن بعض هؤلاء الكتاب ينظرون الى الاتفاق العام على أنه أنفاق استهلاكي ، إلا أنه أثبتت التجارب أن الإنفاق العام ينطوي على جزء ليس بالقليل على أنفاق انتاجي ، فضلاً عن أن معظم النفقات الاستهلاكية تحدث آثاراً ايجابية تتمثل في زيادة الدخول للأفراد وذلك بطريقة غير مباشرة بفعل المعجل^(٢) .

وقد حدد الاقتصاديين مجموعة من العوامل التي تحد من الإنفاق العام ، ولعل من أهم هذه العوامل هي :

^١ يُنظر في ذلك :

- عبد المطلب عبد الحميد، " اقتصاديات المالية العامة "، ط١ ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٢٣٩ .

- سعيد علي العبيدي ، " اقتصاديات المالية العامة " ، ط١ ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٧٤ .

^٢ عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

١- مدى قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة : وهي مسألة مرتبطة بمدى قدرة المجتمع على تحمل عبء الاتفاق العام ، ويشير الواقع أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة تكون محدودة بعدد من العوامل تختلف باختلاف مصدر الإيرادات العامة. فسلطة الدولة في فرض الضرائب محدودة عملياً بما يسمى " بالطاقة الضريبية " والتي تُعبر عن أقصى قدر من الاموال يمكن تحصيلها بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وهيكل تكوينه ، في ظل النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد ، ودون أحداث أية ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لا يمكن تحملها. أما الاصدار النقدي ، فحينما تلجأ الدولة اليه كمصدر للإيرادات ، فهذه الامكانية محدودة عملياً أيضاً بأثر الاصدار النقدي على المستوى العام للأسعار ، فيما يُعرف بمعدل التضخم المطلوب ، وأن أمكانية اللجوء الى القروض الداخلية أو الخارجية مُحدد بمدى قدرة الدولة على سداد هذه القروض وفوائدها . وقد حددت دول الاتحاد الأوربي حد الأمان للدين العام الداخلي هو ألا يتعدى نسبة (٦%) من الناتج المحلي الاجمالي(٣) .

٢- مستوى النشاط الاقتصادي للبلد : ففي حالة الرواج ومدة الانتعاش الاقتصادي تلجأ الدولة الى أنقاص حجم الاتفاق العام لتجنب ظهور الآثار التضخمية. وفي اوقات الكساد تلجأ الدولة الى زيادة حجم الاتفاق العام بالقدر اللازم لرفع مستوى الطلب الفعلي بما يسمح بتحقيق الاستخدام الكامل ، دون النظر الى توازن الموازنة ، أي على الدولة أحداث عجز في الموازنة في اوقات الكساد ، وتوجد فائضاً لديها في اوقات الرواج بمعنى آخر على الدولة ان توازن موازنتها عبر عدة سنوات وليس خلال سنة واحدة كما كان سائداً في ظل الفكر التقليدي .

٣- مدى المحافظة على قيمة النقود والاستقرار النقدي : فقد لوحظ بالنسبة للدول المتقدمة ، أن الاتفاق العام عند زيادته عن حجم مُعين سيؤدي الى زيادة الطلب الفعال عن المستوى اللازم لتحقيق الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج ، أي زيادة الطلب الفعلي عن العرض الكلي مما يؤدي الى ظهور التضخم. مما يتطلب وضع حد معين لتزايد الاتفاق العام .

أما في الدول النامية ، فإن اقتصاداتها تتميز بعدم مرونة عرض عناصر الانتاج ، بمعنى أن الزيادة في العرض لا تستجيب للزيادة في الطلب ، ولذلك فإن زيادة الإتفاق العام عن حجم معين لا بد وأن يؤدي الى ظهور الضغوط التضخمية ، وانخفاض قيمة النقود ، حتى ولو كان الطلب الفعلي أقل من المستوى الذي يسمح بتحقيق الاستخدام الكامل(٤) .

وخلاصة القول أن هذا التحليل يُشير الى وجود حدود للإتفاق العام لا بد أن تعمل السياسة المالية في إطارها وأخذها في الاعتبار دائماً .

وقد حاول بعض الكُتاب وضع معايير لتحديد الحجم الامثل للاتفاق العام ومن أهم هذه المعايير ما أشار اليه كُتاب التحليل الحدي، من ان الحد الامثل للاتفاق العام يتحقق عندما تتعادل المنفعة الحدية للاتفاق العام مع المنفعة الحدية لهذا الاتفاق ، إذا ما بقي في يد الافراد وقاموا بأنفاقه كدخول لهم. ويتحقق المستوى الامثل

المصدر نسخة ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

٤ يُنظر في ذلك : A.T. Peacock and J.Wilson . " Determinants of Government Expenditure in : Public Expenditure Analysis" Rotterdam University Press , 1972 , p83.

- عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤١ .

للمجتمع من مجموع المستويات الفردية . وبعبارة أخرى فإن الدولة تستمر في زيادة الاتفاق العام الى الحد الذي تتساوى التضحية الحدية المترتبة على فرض الضرائب مع المنفعة الحدية التي يولدها الاتفاق العام . ولكن هذا المبدأ صعب التطبيق بسبب صعوبة معرفة وتجميع تقديرات الأفراد للمنافع العامة. وكذلك قد نادى بعض الكتاب بمعيار آخر هو أن الاتفاق العام الامثل يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الاتفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية، ويقصد بالمنافع الحدية الاجتماعية هنا مقدار الكسب الذي يعود على افراد المجتمع ككل من جراء النشاط العام للدولة. اما التكلفة الحدية الاجتماعية فأنها تُبين مقدار ما ضحى به المجتمع من انتاج القطاع الخاص جراء قيام الدولة بنشاطها. إذا كان الاتفاق العام يعمل على اشباع حاجات عامة ، ومن ثم خلق منافع عامة يستفيد منها الافراد والفئات الاجتماعية في المجتمع ، فهل تصبح الزيادة في الاتفاق العام عملية مفتوحة بشكل دائم ، أم أن هناك حجم معين للاتفاق العام يجب أن يصل إليه ؟

بما ان الاتفاق العام ولاسيما في البلدان الرأسمالية المتقدمة يمول بشكل رئيسي من خلال حصيلة الضرائب التي يتحملها الافراد والمؤسسات الخاصة ، ومن ثم فهي تمثل خصومات من دخولهم الحقيقية ، أي أن الاتفاق العام يعتمد بالدرجة الاولى على حجم الإيرادات الضريبية التي تستطيع الدولة فرضها وجبايتها (٥) . ومن هذا يتضح بأنه لا يوجد اتفاق عام بلا تكاليف يتحملها المجتمع وافراده ، ومن ثم يصبح من الضروري البحث عن الحجم الامثل لهذا الاتفاق ، أي الحجم الذي يتناسب مع قدرة المجتمع على تحمل أعباءه . ومن ناحية أخرى يلاحظ ان الاتفاق العام يمكن ان يستفيد من ثماره ومنافعه أفراد المجتمع جميعاً بالتساوي الأ أنهم لا يتحملون الاعباء الضريبية سواسية أو بالتساوي أيضا ، فقد تتحمل فئات اجتماعية معينة العبء الأكبر منها ، بينما تتحمل فئات اجتماعية أخرى عبئاً أقل ، اي ان عبئ الاتفاق العام قد لا يقع بالتساوي على جميع الفئات في المجتمع . ونتيجة لذلك فإن كل فئة من فئات المجتمع ستسعى وتناضل من أجل تقليل ما تتحمله من عبء الاتفاق العام ، ولما كانت هذه المحاولة من قبل فئة معينة تنطوي على زيادة العبئ الذي تتحمله الفئة الأخرى ، فمن الطبيعي أن ينشأ صراع بين الفئات الاجتماعية عن توزيع عبئ الاتفاق العام ، ويتم من خلال هذا الصراع تحديد الحجم الامثل للاتفاق العام .

وان من اوائل النظريات التي ربطت بين حجم الاتفاق العام وتوزيع أعباءه بين فئات المجتمع هي نظرية الاقتصادي السويدي " إيرك ليندال " Eric Lindahl التي قدمها عام (١٩١٩) . وفقاً لهذه النظرية فإن نسبة توزيع عبئ الاتفاق العام تلعب دوراً شبيهاً بدور الاسعار في أحداث التغيرات والتعديلات بين جانبي العرض والطلب في اقتصاديات السوق للاقتصاد الخاص ، فنسبة العبء الواقعة على كاهل فئة اجتماعية معينة تمثل سعر الاتفاق العام بالنسبة لها ، وكلما زاد هذا السعر مع ثبات العوامل الأخرى ، قل طلبها على الاتفاق العام والعكس صحيح ، إذ كلما أشد انخفاض هذا السعر أرتفع طلبها على الاتفاق العام (٦) .

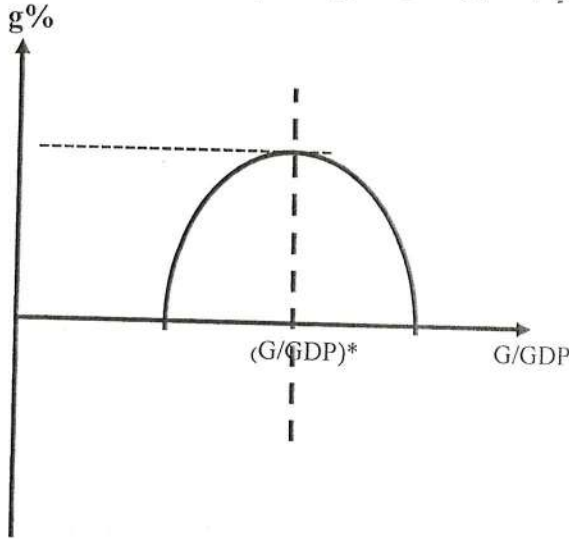
° عبد الكريم صادق بركات ، حامد عبد المجيد دراز ، " علم المالية العامة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص ٢٨٢ .

^١ Cullisjohin and sames , Philip , "public Finance and public choice" Mc .Grow Hill Books , London ,1992 ,p82 .

لقد برز في اوائل تسعينات القرن الماضي ، مع نشوء نظام اقتصادي اكثر تحرراً، تأييد قوي للحجج التي تعارض تدخل الحكومة في الاقتصاد. وعرض هذا الموقف في عدد من الدراسات التجريبية التي ذهبت الى ان الاتفاق العام يمكن ان يؤدي الى النمو. وهناك نماذج للنمو الداخلي المنشأ ودراسات نيوكلاسيكية مختلفة تشير بوضوح الى ان التدخل الحكومي يمكن ان يحدث أثراً إيجابياً في النمو. ويحلل الاتفاق العام في هذه الدراسات استناداً الى مساهمته في القطاع الانتاجي من جهة العرض ، والى مساهمته في جهة الطلب، وذلك من وجهتي النظر الكينزية وما بعد الكينزية. وواضح بانه ينبغي للحكومة ان تتدخل لاسيما عندما تعجز الية السوق (القطاع الخاص) عن تعزيز النمو بوسائل مثل الاستثمار والابتكار التكنولوجي والابحاث. ويظهر الجدول القائم بين الباحثين ، ان الاتفاق العام في علاقته بالنتائج المحلي الاجمالي ليس كمية قليلة ولا كمية مفرطة ، وهذا السبب يوضح السبب في ان المستوى الامثل للاتفاق العام يمكن التعبير عنه بعدة نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، حسبما يظهره الشكل البياني(١) الذي يربط المتغير المستقل (G/GDP) على الاحداثي الافقي بالمتغير التابع (متغير يقيس نمو الناتج المحلي الاجمالي " $\Delta Y/Y$ ") على الاحداثي العمودي(الراسي). ويمكن تقدير القيمة الرقمية للنسبة المثلى للاتفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي بواسطة اختبارات ملائمة في مجال الاقتصاد القياسي(٧).

^٧ الامم المتحدة " التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكوا- دور الاستثمار والانفاق العام في النمو الاقتصادي" ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نيويورك ، العدد ٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٨ .

شكل رقم (١) تحديد المستوى الأمثل للاتفاق الحكومي بعده جزءاً من الناتج المحلي الاجمالي



ملاحظة: $(G/GDP)^*$ = النقطة المثلى

المحور الثاني : نظرة عامة عن واقع الاقتصاد العراقي:

يعد الاقتصاد العراقي من بين الاقتصادات النامية التي تعاني من اختلال الهيكل الانتاجي، فمعظم الناتج المحلي الاجمالي يتكون في قطاع النفط ، أذ أسهم قطاع النفط في تكوين ما يقارب أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي خلال عقد السبعينيات وبحدود ثلث الناتج المحلي الاجمالي في عقد الثمانينات (٨). وتسنأثر بقية القطاعات بالنسبة الباقية من الناتج . وبذلك فأن الاقتصاد العراقي يُعد اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط الخام . وقد أنصب اهتمام السياسة الاقتصادية القائمة طوال عقدي السبعينيات والثمانينات على تصحيح اختلال الهيكل الانتاجي للاقتصاد، وتحقيق معدل نمو حقيقي ايجابي في القطاعات غير النفطية ، وقد كان احد سبل تحقيق هذا الهدف هو التدخل الحكومي بوسائله المختلفة والتي يُشكل الاتفاق الحكومي احدها وربما اهمها. الا ان الحكومة العراقية قد فشلت في تحقيق معدلات نمو ايجابية، على الرغم من نجاحها في التدخل في الاقتصاد.

وتعد حقبة السبعينات من القرن الماضي المرحلة المهمة في مسار تطوير الاقتصاد العراقي والتي اعطته دفعة مهمة فسي مواجهة مُتطلبات الاستمرار في النمو في ظل الحرب مع ايران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) (٩) . فقد ادت هذه الحرب الى تدمير البنية التحتية لقطاع النفط العراقي ، مما ادى الى انخفاض ايرادات النفط من (٢٦.١) مليار دولار عام (١٩٨٠) الى (١٠.٤) مليار دولار عام (١٩٨١) (١٠).

^٨ علي مرزا "ملاحظات على التخطيط في العراق - الهيكل المؤسسي والمهام" ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٥، سنة ٢٠١١ .

^٩ نبيل جعفر عبد الرضا ، " الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط " ، ط١ ، مؤسسة وارث الثقافية ، ٢٠٠٨ ، ص ٨ .

^{١٠} المصدر نفسه ، ص ٨ .

وبسبب الأهمية الاستراتيجية للريع النفطي في العراق، ونتيجة للاعتماد الكبير للدولة على هذا الريع، واعتماد المواطنين بدرجة كبيرة على الدولة في توليد دخولهم، فقد القى التراجع في الإيرادات النفطية بظلاله على الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي التي انخفضت من الثلثين إلى الثلث بين عامي (١٩٨٠-١٩٨١). وانعكست آثار الحرب على مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، فالحرب وجدت إنفاقاً متزايداً على الاحتياجات العسكرية الذي بلغت نسبته (٤٢.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (١٩٨٥)، فضلاً عن تقلبات أسعار النفط، التي انعكست على تراجع الإيرادات من النقد الأجنبي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١٨.٢%) للعام المذكور مقارنةً بعام (١٩٨٠)، فقد أدى الانخفاض في أسعار النفط وحرب الثمانينات إلى قصور الموارد الإيرادية عن الإيفاء بمتطلبات الاستمرار في تحقيق التنمية الاقتصادية (١١).

وجاءت مرحلة التسعينات ليمر الاقتصاد العراقي بمنعطف حاد نتيجة غزو الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية التي أدت إلى التوقف شبه التام عن تصدير النفط، واستنفاد الاحتياطي من العملات الأجنبية والتعطيل شبه الكلي للمؤسسات الإنتاجية والاستثمارية القائمة وتدمير أغلب مراكز البنى التحتية والمنشآت النفطية ومحطات الكهرباء والماء، وازدياد معاناة السكان. وقد أدت العقوبات الاقتصادية إلى انقطاع صلة العراق بالعالم الخارجي، وتوقف بشكل تام تقريباً لأي شكل من أشكال التبادل الاقتصادي بينه وبين العالم الخارجي، ومن ثم ضياع موارد العراق من العملات الأجنبية والذي يأتي معظمه من تصدير النفط الخام، وقد أفرز ذلك آثاراً بالغة الخطورة في الاقتصاد العراقي جعلته يعاني من حالة الكساد التضخمي "Stangflation" الذي انعكس على مجمل الحياة الاقتصادية، وأصبح الفقر هو السمة البارزة في الاقتصاد. لقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي من (٥٣.٩) مليار دولار في عام (١٩٨٠) إلى (١٢) مليار دولار عام (٢٠٠٣) (١٢).

وبعد عام (٢٠٠٣)، شهد الاقتصاد العراقي تغيرات كبيرة في نظامه السياسي والاقتصادي، وتزايدت الدعوات إلى تبني نموذج اقتصاد السوق وإشاعة المشاركة السياسية والديمقراطية، بعد أن ابتعدت البلاد عن نموذج استحواذ السلطة السياسية المركزية على الفائز الاقتصادي من الناحية النظرية على أقل تقدير. إلا أن الفلسفة الاقتصادية السائدة وسلوكيات الاتفاق في الموازنات العامة للبلاد مازالت تمثل نموذجاً للدولة الريعية المركزية (١٣). فبعد عام (٢٠٠٣) شهد العراق انفتاحاً للحدود على مصرعيها مما أدى إلى انتشار ظاهرة الإغراق السلعي بشكل كبير عن طريق الاستيراد غير المنضبط، وما تبع هذه الظاهرة من آثار على بنية القطاع الإنتاجي والذي يعد بالأساس يعاني من ضعف وتراجع كبير، فتعرض القطاعين الصناعي والزراعي واللذان يعدان من أهم القطاعات الإنتاجية إلى أضرار كبيرة، وبالتالي أصبح البلد غير قادر على توفير بعض السلع الضرورية والمطلوبة نتيجة لارتفاع تكاليفها والتي لا تستطيع أن تصمد بوجه المنافسة مع السلع المستوردة (١٤). وخاصة قطاع الصناعة التحويلية الذي أصبحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب

^{١١} سنان الشبيبي، "ملاحم السياسة النقدية في العراق"، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٧، ص ٩.

^{١٢} نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق، ص ١١.

^{١٣} مظهر محمد صالح، "الدولة الريعية والتحول من اقتصاد المعونة إلى اقتصاد الإنتاج"، نشرة الإصلاح الاقتصادي، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٤٢.

^{١٤} أحمد صدام عبد الصاحب، "سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق- رؤية مستقبلية"، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج، ٢٠٠٧، ص ٦.

(١.٥%) بعد عام (٢٠٠٣) على خلاف معدلاته التاريخية التي بلغت (٩%)، في حين تددت مساهمة الانتاج الزراعي لتبلغ (٥%) بينما كانت مساهمته (٢٢%).

كذلك يعاني الاقتصاد العراقي اختلال واضح في التوازن بين قطاع الانتاج السلعي ، وقطاع الخدمات التوزيعية ، فيمكن ملاحظة ان القطاع النفطي بات يحتل وحده نسبة قدرها (٧٠%) من مكونات الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيرة ، علماً ان هذا القطاع لا يضم من قوة العمل الا (٢%) في حين ان (٩٨%) من قوة العمل تنزوي في نشاط انتاجي سلعي وخدمي لا تتعدى مساهمته (٣٠%) من الناتج المحلي الاجمالي . واذا استبعدنا القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني فأن مساهمة الخدمات في مكونات الناتج المحلي الاجمالي ستزيد على (٦٠%) مما يشير الى حقيقة واحدة ، وهي ان الاقتصاد العراقي بات اقتصاداً خديماً ضعيف الانتاج والتنوع، تغلب عليه نشاطات خدمية وان سيادة القطاعات الخدمية دون توافر جهاز انتاجي متطور ومرن ، يعني توليد دخول نقدية تمثل قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب ، وازاء عجز الانتاج المحلي لمواجهة هذا الطلب ، يتمدد الطلب على السلع المستوردة للتعويض ، مما يضع ضغوط قوية على ميزان المدفوعات ، ويرفع درجة الاعتماد على الخارج (١٥). وهنا لا بد من الاشارة الى ان الاقتصاد الخدمي ليس بالاقتصاد المتخلف بل هو اقتصاد متطور، لكن في العراق فان مساهمة الخدمات لم تأتي عبر التطور التاريخي او التحول من قطاع الصناعة الى قطاع الخدمات، فضلاً عن ان الخدمات في الاقتصادات المتقدمة هي خدمات منتجة وليس خدمات لا علاقة لها بهيكل الانتاج، وهذا ما يعانيه الاقتصاد العراقي منذ عام (٢٠٠٣) ولحد الآن.

عليه فمن الواضح بأن القطاع العام كان وما يزال العنصر الاكبر المسيطر على الحياة الاقتصادية في العراق ، والذي يتمثل بوجود قطاع النفط كقطاع دولة يمول الفعاليات الاقتصادية الاساسية للدولة.

^{١٥} مظهر محمد صالح ، مصدر سابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

المحور الثالث : النموذج القياسي المستخدم لتحديد حجم الإنفاق العام الأمثل

أولاً: توصيف النموذج : ان النموذج النظري الذي سوف نستخدمه في هذا البحث هو دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، والتي استخدمت في العديد من الدراسات ، وبحسب هذه الدالة يعد الناتج المحلي الاجمالي متغير تابع لثلاثة متغيرات مستقلة وهي : "حجم الاستثمارات الكلية او ما يسمى اجمالي تكوين راس المال الثابت ، حجم اليد العاملة في الاقتصاد ، الاتفاق الحكومي". غير ان دالة الإنتاج كما نعرفها تكون بمتغيرين ، $Y=F(k, L)$ ، ولكن بارو وكارس ، اضافة الاتفاق الحكومي في نموذجهما ، اذ تم اضافته في هذه الدالة لغرض معرفة انتاجية الاتفاق الحكومي ، ومن خلال ذلك معرفة مدى امثلية هذا الاتفاق. وتأخذ هذه الدالة الشكل التالي: (١٦)

$$Y = F (K , L , G) \dots\dots\dots (1)$$

اذ ان :

(Y) تمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

(K) تمثل تكوين راس المال الثابت

(L) تمثل حجم العمالة في الاقتصاد

(G) تمثل الاتفاق الحكومي

وتتميز هذه الدالة بالخواص المعتادة لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية ، اذ ان:

$$f_K, f_L, f_G > 0$$

$$f_{Kk}, f_{LL}, f_{GG} < 0$$

وهناك نقطة اختلاف رئيسية بين العديد من الدراسات حول الاتفاق الحكومي الذي يدخل دالة الإنتاج ، اذ تشير بعض الدراسات بان الاتفاق الحكومي يتحدد كنسبة في الناتج المحلي الاجمالي (G/Y) كما هو الحال في دراسة لاندو (١٧). والبعض الاخر يستخدم معدل النمو في الاتفاق الحكومي (dG/G) كما في دراسة رام وكارس (١٨). اما كونتي "Conte" فاستخدم كلا الاسلوبين ، اذ تقيس (G/Y) اثر ذلك الاتفاق على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ، في حين تقيس (dG/G) ذلك الاثر في الاجل القصير ١٩. وفي هذه الدراسة سوف نقوم بتقدير كلا المقياسين للاتفاق الحكومي . وعليه ستكون معادلة الاجل الطويل هي :

$$Y = b_1k + b_2L + b_3G/y \dots\dots\dots (2)$$

^{١٦} ينظر في ذلك : HASSAN ALY and MARK STRAZICICH "Is Government Size Optimal in the Gulf Countries of the Middle East ?An empirical investigation", International Review of Applied Economics ,Vol. 14, No. 4, 2000 ,P 477.-Robert Barro "Economic Growth in Cross-Section of Countries" The Quarterly Journal of Economics , vol. 106, 1991 ,P 407-443.

^{١٧} Daniel Landau "Government and Economic Growth in the Less Developed Countries : An Empirical Study for 1960-1980" ,Economic Development and Cultural Change, 1986, P 35- 50.

^{١٨} G. Karras, "The Optimal Government Size: Further International Evidence on the Productivity of Government Services" , Economic Inquiry ,1996, XXXIV, P 193 -203.

^{١٩} Conte Michael, and Ali Darrat "Economic Growth and the Expanding of Public Sector" Review of Economic and Statistics, vol. 70, (1988), pp. 322-390.

اذ تمثل (G/Y) نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ويرمز لها بالرمز (g). وسنقوم بتقدير هذه المعادلة لتحديد أثر الانفاق الحكومي "الاجمالي، الاستهلاكي، الاستثماري" على الناتج في الاجل الطويل. اما في الاجل القصير فأننا سوف نستخدم نموذج كارس (٢٠) لتحديد العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاجل القصير، وذلك وفقا لدالة الانتاج الآتية:

$$Y = F(K, L, G)$$

وإذا ما اخذنا تفاضل المعادلة اعلاه بالنسبة للزمن فسوف نحصل على المعادلة الآتية:-

$$\Delta Y = \frac{\partial f}{\partial K} \times \Delta K + \frac{\partial f}{\partial L} \times \Delta L + \frac{\partial f}{\partial G} \times \Delta G \dots\dots(3)$$

$$\Rightarrow \Delta G \dots\dots(4) \times \Delta L + MP_G \times \Delta K + MP_L \Delta Y = MP_K$$

اذ تمثل (MP_L, MP_K, MP_G) الإنتاجية الحدية للمتغيرات المستقلة الثلاث.

وبقسمة المعادلة الاخيرة على (Y) تصبح المعادلة:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MP_K \times \frac{\Delta K}{Y} + MP_L \times \frac{\Delta L}{Y} + MP_G \times \frac{\Delta G}{Y} \dots\dots(5)$$

ولمعرفة مرونة الناتج للانفاق الحكومي وكذلك مرونة الناتج للعمالة، تصبح المعادلة الاخيرة بالشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MP_K \times \frac{\Delta K}{Y} + MP_L \times \frac{\Delta L}{Y} \times \frac{L}{L} + MP_G \times \frac{\Delta(g \times Y)}{Y} \dots\dots(6)$$

اذ ان (g) تمثل نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي وهي تساوي (G/Y)، ومنها فان: (G=g × Y)، وكذلك فان (fg > 0, fgg < 0).

ويمكن كتابة المعادلة (٦) بالشكل الآتي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MP_K \times \frac{\Delta K}{Y} + MP_L \times \frac{L}{Y} \times \frac{\Delta L}{L} + MP_G \times \frac{Y \times \Delta g}{Y} \dots\dots(7)$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = MP_K \times \frac{\Delta K}{Y} + b \times \frac{\Delta L}{L} + MP_G \times \Delta g \dots\dots(8)$$

حيث ان (b) تمثل مرونة الناتج للعمل (b = MP_L × $\frac{L}{Y}$)

ويمكن كتابة المعادلة (٨) بالشكل الآتي:-

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MP_K \times \frac{\Delta K}{Y} + b \times \frac{\Delta L}{L} + MP_G \times \Delta g \times \frac{g}{g} \dots\dots(9)$$

وبما ان (g = $\frac{G}{Y}$)، عليه فان:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MP_K \times \frac{\Delta K}{Y} + b \times \frac{\Delta L}{L} + MP_G \times [\frac{\Delta g}{g} \times \frac{G}{Y}] \dots\dots(10)$$

وكذلك يمكن كتابة المعادلة بالشكل الآتي:-

$$= MP_K \times \frac{\Delta K}{Y} + b \times \frac{\Delta L}{L} + MP_G \times [\frac{\Delta g}{g} \times g] \dots\dots(11)$$

اذ ان:

^١G. Karras, "On the Optimal Government Size in Europe: Theory and Empirical Evidence, The Manchester School, LXV, No. 3, P 280-294.

(MP_K) تمثل الإنتاجية الحدية لرأس المال

(b) مرونة الناتج للعمل

(MP_G) الإنتاجية الحدية للاتفاق الحكومي

بالرمز لها وسنرمز للحكومة بالانفاق $\left[\frac{\Delta g}{g} \times g \right]$ (Eg) وتمثل

وبذلك ستصبح معادلة الاجل القصير بشكلها النهائي كلاتي :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MP_k \times \frac{\Delta K}{Y} + b \times \frac{\Delta L}{L} + MP_G \times Eg \dots \dots (12)$$

استخدم كارسهذه الدالة لتحديد العلاقة بين الاتفاق الحكومي الاستهلاكي فقط والنمو الاقتصادي، لكننا سوف نستخدم هذه الدالة لتحديد اثر الاتفاق الحكومي "الاجمالي، الاستهلاكي، الاستثماري" على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير، وان التقدير للمعادلة (١٢) سيمكننا من الاجابة على السؤالين الاتيين (٢١):

١- هل ان الاتفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي منتج أم غير منتج؟

ولمعرفة ذلك سنقوم باختبار الفرضيتين الاتيين :

أ- فرضية العدم : والتي تنص على ان الاتفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي غير منتج عندما تكون : $\leq MP_G$

ب- الفرضية البديلة : والتي تنص على ان الاتفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي منتج عندما تكون : $> MP_G$

٢- هل ان حجم الاتفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي امثل ، ام اكبر من ، ام اقل من الامثل؟

ولمعرفة ذلك سنقوم باختبار الفرضيات التالية :

أ- فرضية العدم : والتي تنص على ان حجم الاتفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي امثل عندما تكون : $= MP_G$

ب- الفرضية البديلة الاولى : وتنص على ان حجم الاتفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي اكبر من الامثل عندما تكون : $< MP_G$

ج- الفرضية البديلة الثانية : وتنص على ان حجم الاتفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي اقل من الامثل عندما تكون : $> MP_G$

ان الفرضيات اعلاه مبنية على ما يسمى "قانون بارو" والذي ينص على ان "حجم الاتفاق الحكومي يكون امثلا عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لذلك الاتفاق تساوي واحد" (٢٢).

^{٢١} ينظر في ذلك:

-P 477.Hassan Aly And Mark Strazicich , Op. Cit ,

زين العابدين بري، "العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (١٩٧٠-١٩٩٨)" بحث منشور ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلة رقم ١٥، العدد ٢، ٢٠٠١، ص ٤٩-٦٢.

^{٢٢}P 477.Hassan Aly And Mark Strazicich , Op. Cit ,

ثانياً: البيانات الخاص بالدراسة:

لقد اعتمدنا في جمع البيانات الخاصة بالدراسة على المصادر العربية والاجنبية ، والمتمثلة بصندوق النقد العربي ، وصندوق النقد الدولي (IFM) لسنوات مختلفة، وكذلك الوزارات والهيئات المحلية الخاصة بجمع البيانات عن الاقتصاد المحلي، والمتمثلة بالبيانات والدراسات الخاصة بالبنك المركزي، وكذلك البيانات والتقارير المعدة من قبل وزارات التخطيط والمالية. وقد اعتمدنا في النموذج القياسي على البيانات بالأسعار الثابتة لسنة (١٩٨٨) كسنة اساس. وقد اعتمدنا على المعادلات اللوغاريتمية (Log) لان نتائجها كانت اكثر منطقية، اما بالنسبة للمدة الزمنية للدراسة فقد كانت من (١٩٨٨) الى (٢٠٠٩). علماً انه تم استخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (Minitab 14) في الحصول على نتائج النموذج القياسي. اما عن المتغيرات التي استخدمناها في النموذج القياسي فهي معرفه بالشكل التالي:

١- متغيرات الاجل الطويل:

(Y) الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع)

(PK) الاستثمارات الخاصة (تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص)

(TK) الاستثمارات الحكومية (تكوين راس المال الثابت للقطاع العام)

(L) حجم العمالة في الاقتصاد

(gt) نسبة الاتفاق الحكومي الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي

(gc) نسبة الاتفاق الحكومي الاستهلاكي الى الناتج المحلي الاجمالي

(gi) نسبة الاتفاق الحكومي الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي

٢- متغيرات الاجل القصير

($\Delta Y/Y$) نمو الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع)

($\Delta PK/Y$) التغير في الاستثمارات الخاصة مقسوم على الناتج المحلي الاجمالي.

($\Delta TK/Y$) التغير في الاستثمارات الحكومية مقسوم على الناتج المحلي الاجمالي.

($\Delta L/L$) نمو العمالة في الاقتصاد

$$E_{gt} \text{ مرونة الناتج تجاه الاتفاق الحكومي الكلي وتساوي } \left[\frac{\Delta gt}{gt} \times gt \right]$$

$$E_{gc} \text{ مرونة الناتج تجاه الاتفاق الحكومي الاستهلاكي وتساوي } \left[\frac{\Delta gc}{gc} \times gc \right]$$

$$E_{gi} \text{ مرونة الناتج تجاه الاتفاق الحكومي الاستثماري وتساوي } \left[\frac{\Delta gi}{gi} \times gi \right]$$

ثانياً : نتائج وتحليل النموذج القياسي

نتائج الاجل الطويل :

وتتمثل هذه النتائج بالمعادلات الآتية :

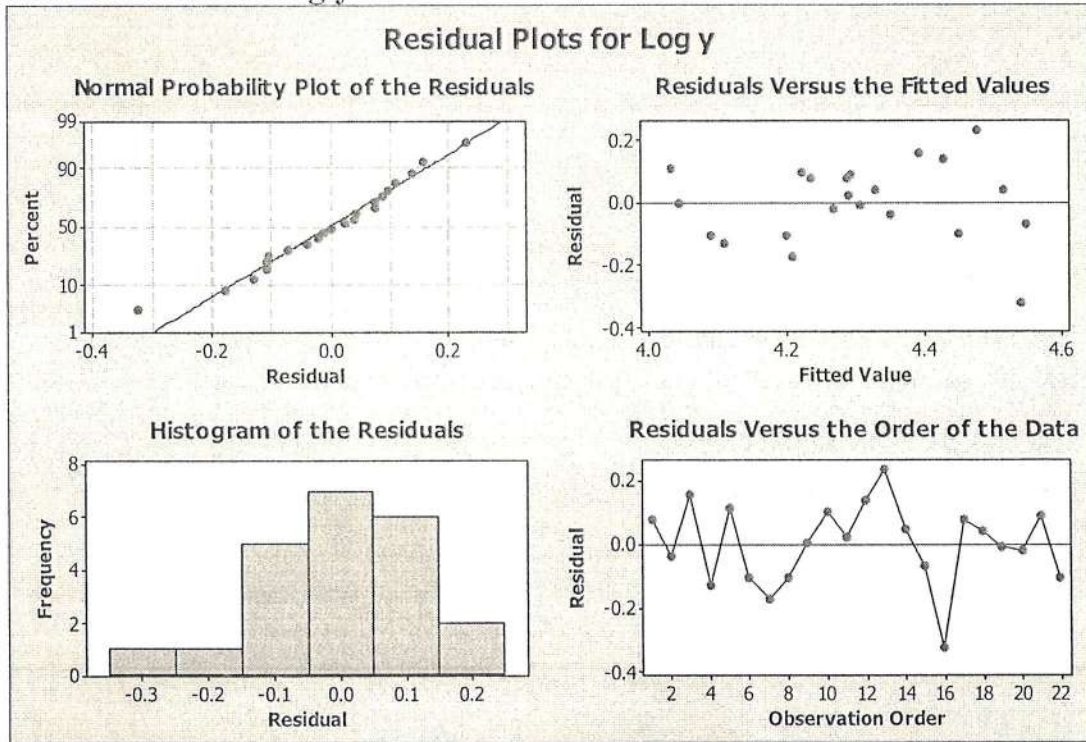
١- اثر الانفاق الحكومي الاجمالي على الناتج المحلي الاجمالي:

$$\text{Log } y = - 0.12 + 0.280 \text{ log PK} + 0.700 \text{ log L} - 1.05 \text{ gt}^{(*)} \dots\dots(1)$$

T	0.08	4.3	3.09	3.12
F	8.85			
\bar{R}^2	52.9			
χ^2	2.01			

Durbin-Watson statistic = 1.85050

Residual Plots for Log y



يتضح من الشكل البياني الجزء الاعلى اليمين منه بان انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، كما انه لا يمكن رصد نمط او شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى انها ليست متزايدة او متناقصة او تقع في جانب واحد). اما الجزء الاسفل اليمين منه فإنه يمثل الرسم البياني لقيم البواقي المقدره مقابل الترتيب التصاعدي لقيم المتغير العشوائي المشاهدة والتي توضح تركز البواقي حول الصفر، وهذا يوضح على تجانس في تباين البواقي، لذا فان شرط ثبات تجانس التباين للبواقي (الشرط الثالث من شروط استخدام المربعات الصغرى العادية) متوفر. اما الجزء الأيسر الأعلى منه فإنه يظهر اغلب نقاط تكرار البواقي التجميعية تقع على الخط الاحتمالي

* (gt) في الاجل الطويل لجميع المعادلات اللوغاريتمية تساوي $\left(\frac{\text{Log } GT}{\text{Log } Y}\right)$ ويسري ذلك أيضاً على الانفاق العام الاستهلاكي (gc) والاستثماري (gi).

المستقيم، وكذلك الحال مع الجزء الأيسر الأسفل من الشكل فهو الآخر يُؤشر تقارباً نسبياً في توزيع البواقي من التوزيع النظري الطبيعي، وهذا ما يؤيد القوة التفسيرية لمعامل التحديد (٢٣).
ومن خلال نتائج الانموذج المُقدر تبين لنا وجود علاقة معنوية من الناحية الاحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال قيمة (F) المُحتسبة. كما ان معالم المُعادلة المُقدرة تبين بان جميعها معنوية وذلك من خلال قيمة (T) المُحتسبة. كما ان الانموذج المُقدر خالي من مُشكلكتي الارتباط الخطي المتعدد، والارتباط الذاتي، من خلال القيم المُقدرة للاختبارات الخاصة بذلك (x^2) و (Durbin-Watson statistic).

٢ - اثر الانفاق العام الاستهلاكي على الناتج المحلي الاجمالي:

$$\text{Log } y = 5.75 + 0.435 \log \text{TK} - 0.150 \log \text{L} - 2.26 \text{gc} \dots\dots(2)$$

T	3.55	5.65	0.62	4.94
F	12.61			
\bar{R}^2	69.9			
x^2	2.51			

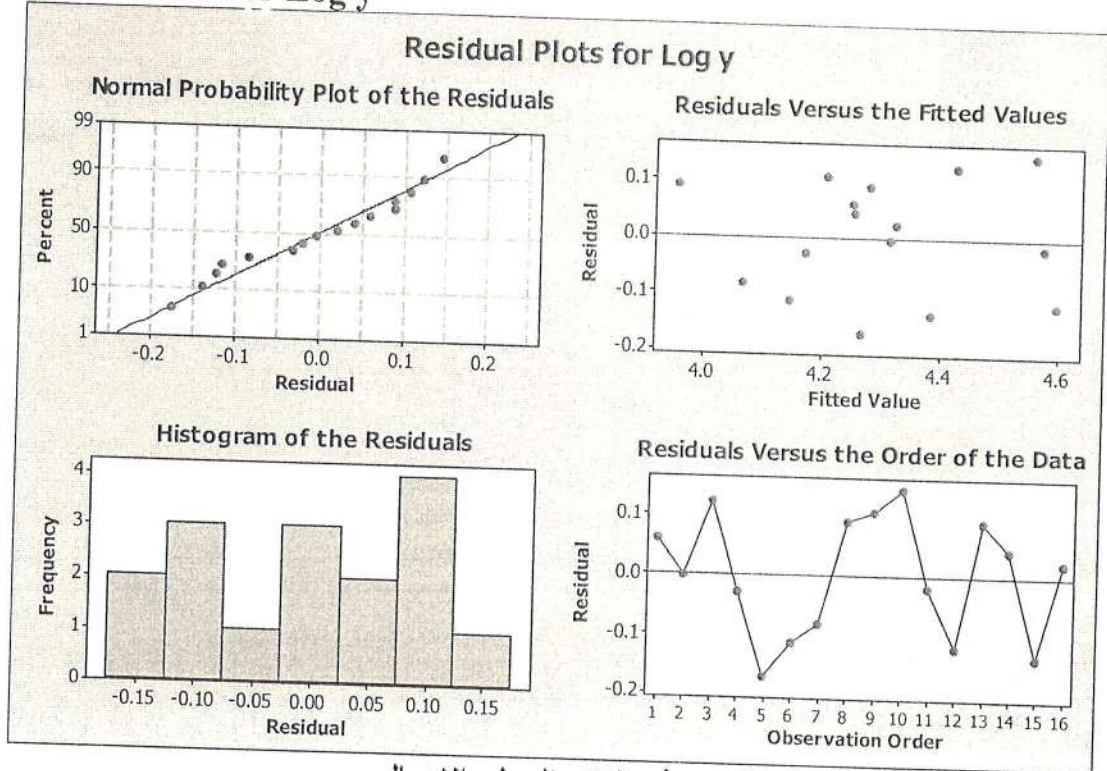
$$\text{Durbin-Watson statistic} = 1.56128$$

من خلال نتائج الانموذج المُقدر تبين لنا وجود علاقة معنوية من الناحية الاحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال قيمة (F) المُحتسبة. كما ان معالم المُعادلة المُقدرة تبين بان جميعها معنوية ما عدا معلمة مرونة الناتج تجاه العمل، وذلك من خلال قيمة (T) المُحتسبة. كما ان النموذج المُقدر خالي من مُشكلكتي الارتباط الخطي المتعدد، والارتباط الذاتي، من خلال القيم المُقدرة للاختبارات الخاصة بذلك (x^2) و (Durbin-Watson statistic).

يتضح من الشكل البياني ادناه الجزء الاعلى الايمن منه بان انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يُمثل الصفر (الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، كما انه لا يُمكن رصد نمط او شكل مُحدد لهذه البواقي (بمعنى انها ليست مُتزايدة او مُتناقصه او تقع في جانب واحد). اما الجزء الاسفل الايمن من هذا الشكل فإنه يُمثل الرسم البياني لقيم البواقي المُقدرة مُقابل الترتيب التصاعدي لقيم المتغير العشوائي المُشاهدة والتي تُؤشر تركز البواقي حول الصفر، وهذا يُؤشر على تجانس في تباين البواقي، اما الجزء الأيسر الأعلى فإنه يُظهر اغلب نقاط تكرار البواقي التجميعية تقريباً تقع على الخط الاحتمالي المُستقيم، وكذلك الحال مع الجزء الأيسر الأسفل فهو الآخر يُؤشر تقارباً نسبياً في توزيع البواقي من التوزيع النظري الطبيعي، وهذا ما يؤيد القوة التفسيرية لمعامل التحديد.

^{٢٣} أسامة ربيع امين سليمان ، "دليل الباحثين في التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برنامج (Minitab)، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، مصر، ٢٠٠٧، ص ٣٥٢.

Residual Plots for Log y



٣- اثر الانفاق الحكومي الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي

$$\text{Log } y = -1.11 + 0.293 \log \text{PK} + 0.787 \log \text{L} - 0.732 \text{gi} \dots\dots(3)$$

T	0.64	3.44	2.97	1.93
F	5.63			
\bar{R}^2	39.8			
χ^2	2.83			

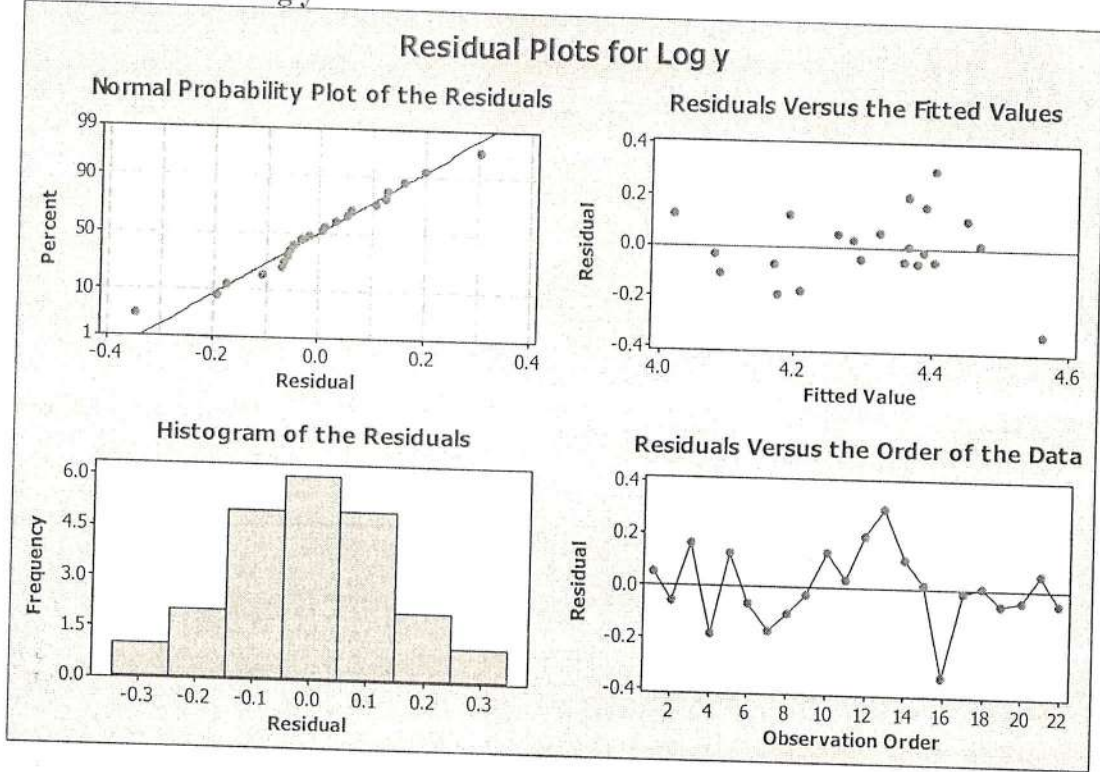
Durbin-Watson statistic = 1.71842

ومن خلال نتائج الامتداد المقدر يتبين وجود علاقة معنوية من الناحية الاحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة. كما ان معالم المعادلة المقدره تبين بان جميعها معنوية ما عدا الحد الثابت، وذلك من خلال قيمة (T) المحسوبة. كما ان الامتداد المقدر خالي من مشكلتي الارتباط الخطي المتعدد، والارتباط الذاتي، من خلال القيم المقدره للاختبارات الخاصة بذلك (Durbin-Watson statistic) و (χ^2).

يتضح من الشكل البياني في أدناه الجزء الاعلى الايمن منه بان انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكلاً عشوائياً على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، كما انه لا يمكن رصد نمط او شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى انها ليست متزايدة او متناقصة او تقع في جانب واحد). اما الجزء الاسفل الايمن منه فإنه يمثل الرسم البياني لقيم البواقي المقدره مقابل الترتيب التصاعدي لقيم المتغير العشوائي المشاهدة والتي تؤشر تمركز البواقي حول الصفر، وهذا يؤشر على تجانس في تباين البواقي، اما الجزء الأيسر الأعلى من هذا الشكل فإنه يظهر اغلب نقاط تكرار البواقي التجميعية على الخط الاحتمالي

المُستقيم، اما الجزء الايسر الاسفل من الشكل فلا يؤثر تقارباً نسبياً في توزيع البواقي من التوزيع النظري الطبيعي، وهذا ما يؤكد ضعف القوة التفسيرية لمعامل التحديد.

Residual Plots for Log y



تحليل نتائج الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي:

يتضح من معادلة الانحدار رقم (1) التي تعكس اثر الانفاق الحكومي الاجمالي على الناتج المحلي الاجمالي، وجود علاقة سالبة بينهما، اذ ان الانتاجية الحدية لهذا الانفاق كانت $(*)(-5.57)$ ، وهذا يعني أن الانفاق الحكومي الاجمالي في الاقتصاد العراقي غير منتج في الاجل الطويل وذلك حسب الفرضيات السابقة، عليه نقبل فرضية العدم التي تنص على ان الانفاق الحكومي في الاقتصادات الريعية غير منتج عندما تكون: $(MP_G \leq 0)$ ، عليه فهو لا يؤثر في النمو الاقتصادي في الاجل الطويل. كما ان هذا الانفاق اكبر من الحجم الامثل للأنفاق لان انتاجيته الحدية سالبة، عليه نقبل الفرضية البديلة الاولى والتي تنص على ان حجم الانفاق الحكومي في الاقتصادات الريعية اكبر من الحجم الامثل عندما تكون: $(MP_G < 1)$. وهذا يدل على ان الانفاق الحكومي الاجمالي اكبر مما ينبغي في الاقتصاد العراقي في الاجل الطويل.

اما بالنسبة للمتغيرين الاخرين في المعادلة (1)، فانهما يرتبطان بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل، اذ ان الانتاجية الحدية لتكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص (PK) كانت موجبة

* استخرجت الانتاجية الحدية وفقاً للصيغة التالية: $(MPG = b * \frac{\bar{Y}}{gt})$. إذ ان: (b) تمثل معلمة المتغير في المعادلة المقدره (\bar{Y}) تمثل الوسط الحسابي للمتغير التابع، (gt) تمثل الوسط الحسابي للمتغير المستقل. ويسري ذلك لجميع المعادلات اللوغاريتمية ولكافة المتغيرات.

* نستخدم تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص (PK) فقط عندما نقوم بتقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي الكلي والناتج، والانفاق الحكومي الاستثماري والناتج، لان تكوين راس المال الثابت للقطاع العام يكون ممثل في المعادلة،

(0.523) مما يعني ان الاستثمارات الخاصة منتجة في الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي. كما تشير الاشارة الموجبة لمعلمة العمل (0.7) الى استجابة الناتج تجاه قوة العمل في هذا الاجل. وتبين لنا المعادلة (2) بان الاتفاق الحكومي الاستهلاكي يرتبط بعلاقة سالبة مع الناتج المحلي الاجمالي، اذ ان انتاجيته الحدية كانت سالبة (-12.3)، مما يعني بان الاتفاق الحكومي الاستهلاكي غير منتج بدرجة كبيرة في الاجل الطويل في العراق، عليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على ان الاتفاق الحكومي الاستهلاكي في الاقتصادات الريعية غير منتج عندما تكون: $(MP_G \leq 0)$ ، اي انه لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل. وكذلك فهو اكبر مما ينبغي بكثير، اي انه اكبر من الحجم الامثل للاتفاق لان انتاجيته الحدية اقل من الواحد، عليه نقبل الفرضية البديلة الاولى والتي تنص على ان حجم الاتفاق الحكومي في الاقتصادات الريعية اكبر من الحجم الامثل للاتفاق عندما تكون: $(MP_G > 1)$. اما انتاجية التراكم الاجمالي لراس المال الثابت (TK) فكانت موجبة (0.60) مما يعني ان الاستثمارات العامة منتجة في الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي. وبالنسبة للمعلمة الخاصة بقوة العمل فأنها كانت غير معنوية في المعادلة (2)، وهي ليست موضوع اهتمامنا في هذه الدراسة.

ويتضح من خلال المعادلة (3)، بان الانتاجية الحدية للاتفاق الحكومي الاستثماري سالبة في الاجل الطويل، وبذلك يكون الاتفاق الاستثماري غير منتج اي انه يرتبط بعلاقة سالبة مع الناتج المحلي الاجمالي في هذا الاجل، لان انتاجيته الحدية اقل من الصفر (-4.94)، عليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على ان الاتفاق الحكومي الاستثماري في الاقتصادات الريعية غير منتج عندما تكون: $(MP_G \leq 0)$ ، كما أنه اكبر من الحجم الامثل للاتفاق، بمعنى انه اكبر مما ينبغي لان انتاجيته اقل من الواحد، عليه نقبل الفرضية البديلة الاولى والتي تنص على ان حجم الاتفاق الحكومي في الاقتصادات الريعية اكبر من الحجم الامثل للاتفاق عندما تكون: $(MP_G > 1)$. كما تبين لنا من خلال المعادلة الثالثة بان تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص منتج في الاجل الطويل، اذ ان الانتاجية الحدية لهذا الاتفاق اكبر من الصفر (0.59). كما تشير الاشارة الموجبة لمعلمة قوة العمل (0.78) الى استجابة الناتج تجاه قوة العمل في هذا الاجل.

ومما تقدم يتضح لنا بان الاتفاق العام في الاقتصاد العراقي لا يؤثر في النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، لان انتاجيته سالبة، وهذه النتيجة متوقعة في اقتصاد مثل العراق، اذ تفتقر الموازنات العامة الى ايسر معايير الاداء وأحد اهم تلك المعايير هو "معيار كفاءة الاتفاق العام"، وكذلك معيار "الكلفة - العائد" الذي نجده مفقوداً في الموازنات العامة للدولة العراقية. كما يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية سواءً على مستوى الهيكل الاقتصادي او على مستوى هيكل الموازنة العامة للدولة، وهذا يؤثر بدوره في الإيرادات والنفقات العامة للدولة، اذ ان النفقات العامة تعتمد بالدرجة الاساس على إيرادات النفط، ولا تعتمد على الضرائب الا بنسبة قليلة جداً، فالحكومة لا تلتجأ الى الافراد في تمويل نفقاتها العامة كما يحصل في الدول المتقدمة، مما يُعطيها الحرية الكافية في التصرف في نفقاتها العامة، فضلاً عن انها تكون اقل مُسائلة عن الاخفاقات في المشاريع الخدمية والانتاجية كما هو معروف في الدول المتقدمة التي تعتمد في تمويل

ولكن عندما نقوم بتقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي والناتج فسوف نستخدم اجمالي تكوين راس المال الثابت والذي يتكون من استثمار العائلات والمؤسسات الخاصة، واستثمار الشركات والمؤسسات المالية، بالإضافة الى استثمار الوزارات والادارات العامة (الاستثمار الحكومي).

نفقاتها العامة على الأفراد عن طريق الضرائب، مما يُحتم عليها استخدام هذه الاموال بشكل امثل، وتطبيق معيار "الكلفة-العائد" خوفاً من مسائلة الافراد، وهذا غير معمول به في جميع الاقتصادات الريحية، وخاصة النفطية. وهناك مسألة مهمه يُعاني منها الاقتصاد العراقي وهي ضعف كفاءة المؤسسات الحكومية التي تُقدم الخدمات العامة.

يعد بعضهم أن النفقات العامة الاستهلاكية لا تسهم بزيادة الطاقة الانتاجية او الثروة القومية للبلد، لأنها استهلاكية وليست انتاجية، الا ان هنالك تحفظاً (٢٤) حول ذلك، بسبب التداخل بين الكثير من انواع النفقات الاستهلاكية والاستثمارية، فكل منهما يدخل في مختلف القطاعات السلعية والخدمية، ومن ثم قد نجد نفقات استهلاكية تكون مُنتجة بطريقة غير مباشرة مثل الاتفاق على التعليم والصحة والثقافة والتدريب الفني للعمال، الذي يعمل على تزايد راس المال البشري والى الارتقاء بمستوى العمالة مما يؤدي الى زيادة المقدرة الانتاجية ومن ثم اسهامها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، كما تؤدي الاعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى للمشروعات الخاصة والعامة الى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات مما يؤثر في زيادة مقدرتها الانتاجية. وعلى العكس من ذلك فقد نجد نفقات رأسمالية غير مُنتجة مثل التحويلات الرأسمالية، مثل نفقات الصيانة في المنشآت العامة المملوكة للدولة، فهي تتصف بالدورية والثبات النسبي، ولا تسهم بزيادة الطاقة الانتاجية بل تُحافظ عليها من الاهتلاك السريع.

فالإنتاجية السالبة للاتفاق العام الاستهلاكي في العراق، تُفسر بكون حجم هذا الاتفاق غير المُبرر وخاصة في بند الرواتب والاجور الذي يشكل نسبة كبيرة من الاتفاق الاستهلاكي، علماً ان اغلب موظفي القطاع العام هم بمثابة بطالة مُقنعة، لم يسهموا في اداء اي عمل يذكر، مما ينعكس على انتاجية هذا الاتفاق. فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد الاداري التي تنعكس سلباً على انتاجية هذا الاتفاق وانواع الاتفاق الاخرى.

ان تفسيرنا للإنتاجية السالبة للاتفاق العام الاستثماري ليس بكون حجم هذا الاتفاق كما ذهب اليه فرضيات "قانون بارو"، فالأفاق العام الاستثماري في العراق قليل ولا يتلاءم مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد، الا ان عدم استغلال هذا الاستثمار استغلالاً امثلاً في قطاعات ومجالات ذات انتاجية عالية هو السبب وراء الانتاجية السالبة للاتفاق الاستثماري في العراق في الاجل الطويل، كما ان هنالك قصورا كبيرا في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، فهناك فرق كبير بين ما هو مُخطط وما هو مُنفذ، اذ ان اغلب التخصيصات الاستثمارية تعود الى الدولة لعدم قدرة الاجهزة التنفيذية، اضافة الى ان توزيع الاستثمارات الحكومية في اغلب الاقتصادات الريحية ومنها العراق لا تخضع الى المعايير الاقتصادية فقط وانما للمعايير السياسية بالدرجة الاولى.

ومن خلال الانتاجية السالبة للاتفاق العام في العراق، وعدم تأثيره في الناتج المحلي في الاجل الطويل، فيفضل في هذه الحالة تخفيض النفقات العامة تدريجياً الى حجمها الامثل ($MP_G = 1$) والابقاء على النفقات الضرورية التي لا يمكن للدولة التخلي عنها. اي ينبغي ان يقل دور الدولة في الاقتصاد وفسح المجال امام القطاع الخاص الذي ظهر باننتاجية موجبة في الاجل الطويل كما في المعادلتين (١ و ٣).

^{٢٤} عبد الرزاق الفارس، "الحكومة والفقراء والافاق العام"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٥٦.

نتائج الاجل القصير:

وتتمثل هذه النتائج بالمعادلات التالية:

١- اثر الانفاق الحكومي الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي

$$\Delta \log y / \log y = 0.0167 - 0.0861 \Delta \log PK / \log y - 7.91 \Delta \log L / \log L -$$

$$0.064 Egt^{(*)} \dots \dots (1)$$

$$T \quad 2.79 \quad 1.54 \quad 4.62 \quad 2.6$$

$$F \quad 9.42$$

$$\bar{R}^2 \quad 64.3$$

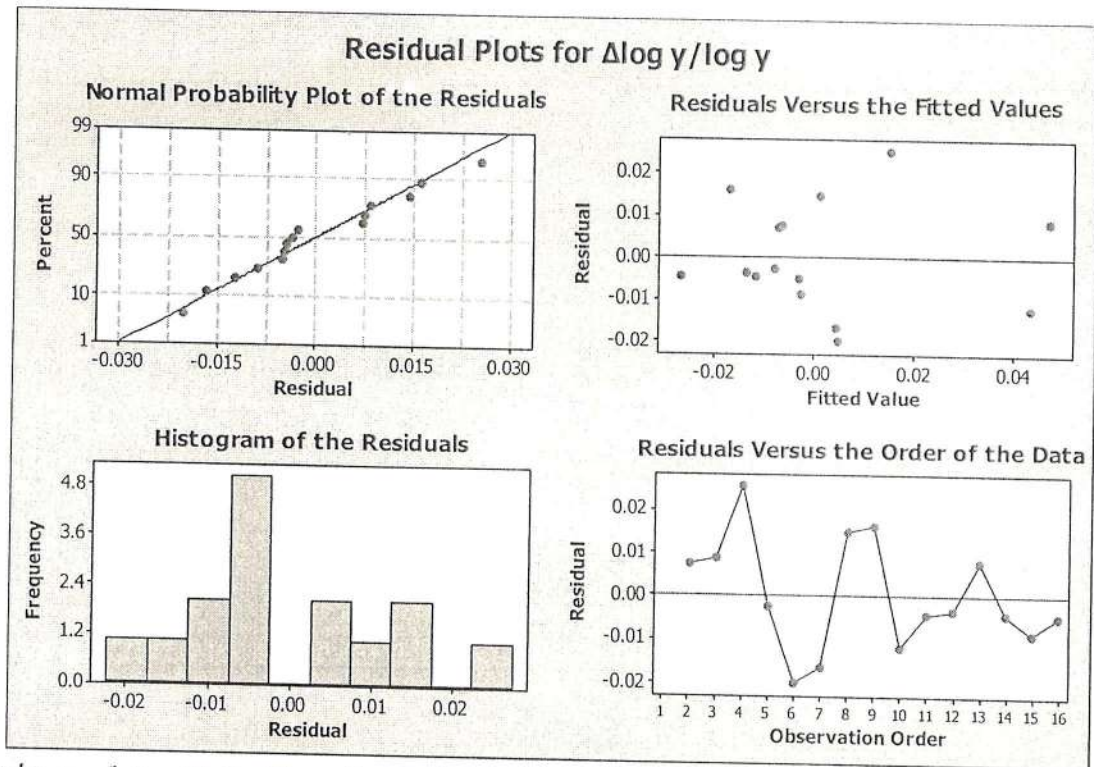
$$\chi^2 \quad 0.694$$

$$\text{Durbin-Watson statistic} = 1.53950$$

ينضح من الشكل البياني ادناه الجزء الاعلى الايمن منه بان انتشار وتوزيع البواقى يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (الخط الذي يفصل بين البواقى السالبة والبواقى الموجبة)، كما انه لا يمكن رصد نمط او شكل محدد لهذه البواقى (بمعنى انها ليست متزايدة او متناقصة او تقع في جانب واحد). اما الجزء الاسفل الايمن منه فإنه يمثل الرسم البياني لقيم البواقى المقدرة مقابل الترتيب التصاعدي لقيم المتغير العشوائي المشاهدة والتي تؤشر تمركز البواقى حول الصفر، وهذا يؤشر على تجانس في تباين البواقى، اما الجزء الأيسر الأعلى فإنه يظهر اغلب نقاط تكرار البواقى التجميعية على الخط الاحتمالي المستقيم، وكذلك الحال مع الجزء الايسر الاسفل من هذا الشكل فهو يؤشر تقارباً نسبياً في توزيع البواقى من التوزيع النظري الطبيعي، وهذا ما يؤيد القوة التفسيرية لمعامل التحديد.

Residual Plots for $\Delta \log y / \log y$

* (Egt) في الاجل القصير لجميع المعادلات اللوغاريتمية تساوي $(gt \times \frac{\Delta gt}{gt})$. حيث ان: $(gt = \frac{\log GT}{\log Y})$ ويسري ذلك أيضاً على الانفاق العام الاستهلاكي والاستثماري.



ومن خلال نتائج الانموذج المُقدر تبين لنا وجود علاقة معنوية من الناحية الاحصائية بين المُتغير التابع والمُتغيرات المُستقلة، وذلك من خلال قيمة (F) المُحتسبة. كما ان معالم المُعادلة المُقدرة تبين بان جميعها معنوية ما عدا المُتغير الاول، وذلك من خلال قيمة (T) المُحتسبة. كما ان الانموذج المُقدر خالي من مُشكلكتي الارتباط الخطي المتعدد، والارتباط الذاتي، من خلال القيم المُقدرة للاختبارات الخاصة بذلك (x^2) و (Durbin-Watson statistic).

٢- اثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي على الناتج المحلي الاجمالي

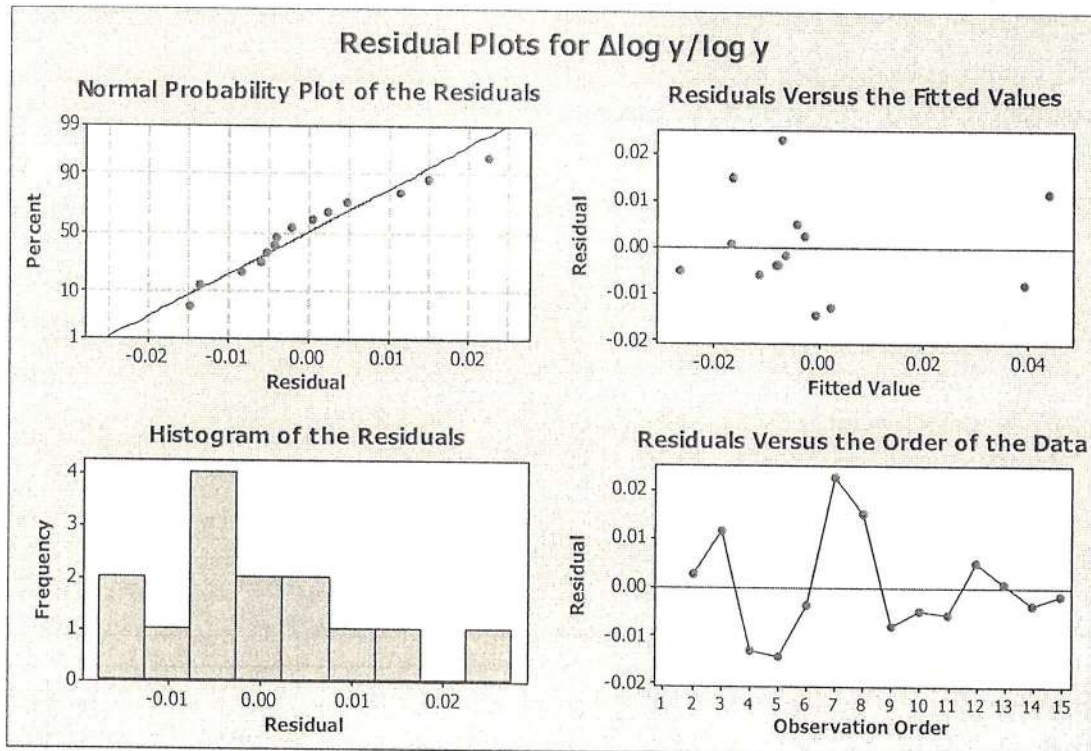
$$\Delta \log y / \log y = 0.0113 + 0.0035 \Delta \log TK / \log y - 6.96 \Delta \log L / \log L - 0.159 \text{ Egc....(2)}$$

T	2.13	2.6	4.82	2.4
F	11.55			
\bar{R}^2	70.9			
x^2	0.895			

Durbin-Watson statistic = 1.56480

ومن خلال نتائج الانموذج المُقدر تبين لنا وجود علاقة معنوية من الناحية الاحصائية بين المُتغير التابع والمُتغيرات المُستقلة، وذلك من خلال قيمة (F) المُحتسبة. كما ان معالم المُعادلة المُقدرة تبين بان جميعها معنوية وذلك من خلال قيمة (T) المُحتسبة. كما ان الانموذج المُقدر خال من مُشكلكتي الارتباط الخطي المتعدد، والارتباط الذاتي، من خلال القيم المُقدرة للاختبارات الخاصة بذلك (x^2) و (Durbin-Watson statistic).

Residual Plots for $\Delta \log y / \log y$



يتضح من الشكل البياني الجزء الاعلى اليمين منه بان انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، كما انه لا يمكن رصد نمط او شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى انها ليست متزايدة او متناقصة او تقع في جانب واحد). اما الجزء الاسفل اليمين منه فإنه يمثل الرسم البيان لقيم البواقي المقدرة مقابل الترتيب التصاعدي لقيم المتغير العشوائي المشاهدة والتي تؤثر تمرکز البواقي حول الصفر، وهذا يؤثر على تجانس في تباين البواقي، اما الجزء الأيسر الأعلى من هذا الشكل فإنه يظهر اغلب نقاط تكرار البواقي التجميعية على الخط الاحتمالي المستقيم، وكذلك الحال مع الجزء الأيسر الاسفل من الشكل فهو الاخر يؤثر تقارباً نسبياً في توزيع البواقي من التوزيع النظري الطبيعي، وهذا ما يؤيد القوة التفسيرية لمعامل التحديد.

٣- اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الاجمالي

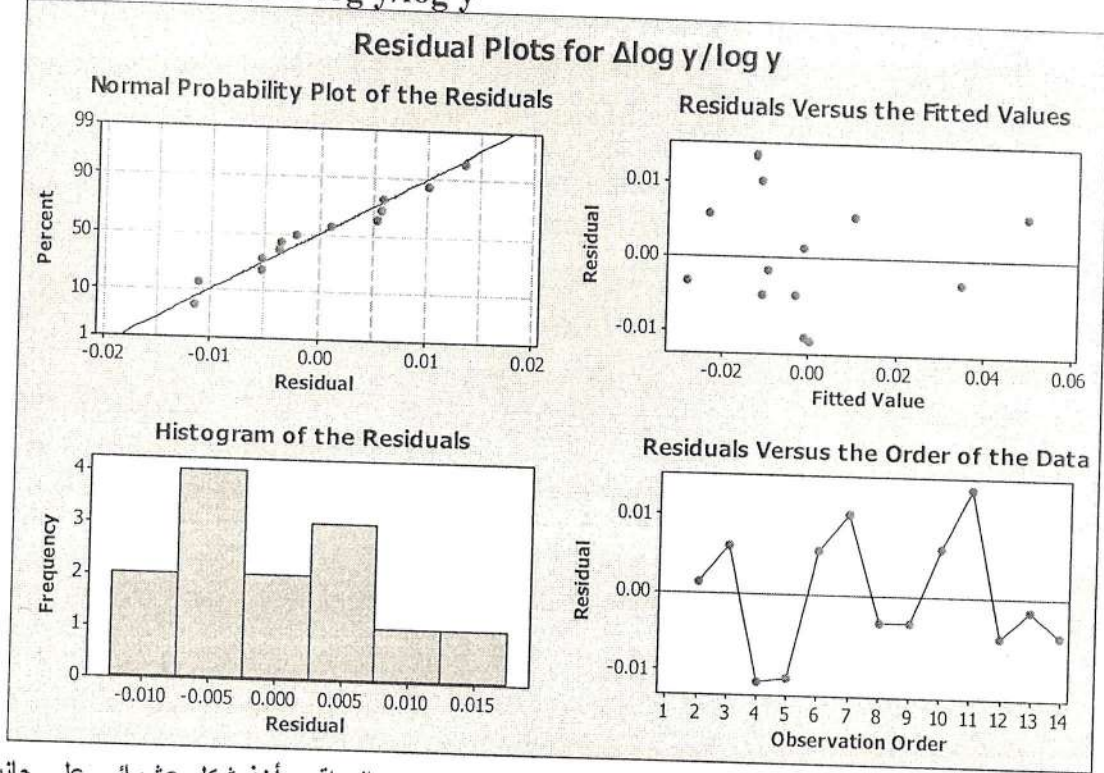
$$\Delta \log y / \log y = 0.0133 + 0.0048 \Delta \log PK / \log y - 6.59 \Delta \log L / \log L - 0.202 Egi \dots\dots(3)$$

T	3.69	0.11	5.95	2.84
F	23.17			
\bar{R}^2	84.7			
χ^2	2.42			

Durbin-Watson statistic = 1.83321

يتضح من خلال نتائج الامتداد المقدّر تبين لنا وجود علاقة معنوية من الناحية الاحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة. كما ان معالم المعادلة المقدرة تبين بان جميعها معنوية ماعدا المتغير الاول، وذلك من خلال قيمة (T) المحسوبة. كما ان الامتداد المقدّر خالي من

مُشكّلي الارتباط الخطي المُتعدد، والارتباط الذاتي، من خلال القيم المُقدّرة للاختبارات الخاصة بذلك (x^2) و(Durbin-Watson statistic).

Residual Plots for $\Delta \log y / \log y$ 

يتضح من الشكل البياني الجزء الاعلى الايمن منه بان انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، كما انه لا يمكن رصد نمط او شكل مُحدد لهذه البواقي (بمعنى انها ليست مُتزايدة او مُتناقصَة او تقع في جانب واحد). اما الجزء الاسفل الايمن منه فانه يمثل الرسم البياني لقيم البواقي المُقدّرة مقابل الترتيب التصاعدي لقيم المُتغير العشوائي المُشاهدة والتي تُؤشر تركز البواقي حول الصفر، وهذا يؤشر على تجانس في تباين البواقي، لذا فان شرط ثبات تجانس التباين للبواقي مُتوفر. اما الجزء الأيسر الأعلى منه فانه يُظهر اغلب نقاط تكرار البواقي التجميعية على الخط الاحتمالي المُستقيم، وكذلك الحال مع الجزء الايسر الاسفل من الشكل فهو الاخر يؤشر تقارباً نسبياً في توزيع البواقي من التوزيع النظري الطبيعي، وهذا ما يؤيد القوة التفسيرية لمعامل التحديد.

تحليل نتائج الاجل القصير للاقتصاد العراقي:

في الاجل القصير نلاحظ من خلال المعادلة (1) بان الاتفاق العام الاجمالي مُنتج لان الانتاجية الحدية لهذا الاتفاق موجبة (0.013)، الا انها ضعيفة، عليه نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان الاتفاق الحكومي في الاقتصادات الربعية منتج عندما تكون الانتاجية الحدية لذلك الاتفاق اكبر من الصفر ($MP_G > 0$)، ولكن هذا الاتفاق غير امثل لان انتاجيته اقل من الواحد، اي انه اكبر مما ينبغي ايضا كما هو الحال في الاجل الطويل، عليه نقبل الفرضية البديلة الاولى والتي تنص على ان حجم الاتفاق الحكومي في الاقتصادات الربعية اكبر من الحجم الامثل للاتفاق عندما تكون: $(MP_G < 1)$. وهذه النتيجة تؤيد بان الاتفاق العام الاجمالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الاجل القصير، الا ان تأثيره ضعيف جداً. وتشير المعادلة المُقدّرة بوجود

مرونة سالبة بين النمو الاقتصادي وحجم العمالة (-7.9)، أي أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، وتفسير ذلك هو البطالة المقنعة المُستشربه في وزارات ودوائر الدولة كافة، مما يجعل آثار ذلك تظهر سلبيًا على نمو الناتج. في حين ظهر المتغير الثالث للدالة "نمو تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص" غير معنوي وهو ليس موضوع اهتمامنا في هذه الدراسة.

وتشير نتائج المعادلة (٢) والخاصة بالاتفاق العام الاستهلاكي بأن هذا الاتفاق مُنتج لأن إنتاجه الحدية موجبة (0.٠٧٩)، إلا أنها ضعيفة، عليه نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن الاتفاق الحكومي في الاقتصادات الريعية منتج عندما تكون الإنتاجية الحدية لذلك الاتفاق أكبر من الصفر ($MP_G > 0$)، ولكن هذا الاتفاق غير أمثل لأن إنتاجه أقل من الواحد، أي أنه أكبر مما ينبغي أيضًا كما هو الحال في الأجل الطويل، عليه نقبل الفرضية البديلة الأولى والتي تنص على أن حجم الاتفاق الحكومي في الاقتصادات الريعية أكبر من الحجم الأمثل للاتفاق عندما تكون: $(MP_G < 1)$. وهذه النتيجة تُؤيد بأن الاتفاق العام الاستهلاكي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، إلا أن تأثيره ضعيف جدًا. وتشير المعادلة المقدره بوجود مرونة سالبة بين النمو الاقتصادي وحجم العمالة (-6.9)، أي أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية في الأجل القصير مما يؤكد ما ذهبنا إليه في المعادلة السابقة بهذا الخصوص. وكذلك فإن نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت ظهر بعلاقة سالبة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، إذ أن الإنتاجية الحدية له كانت سالبة (-0.0063)، ويأتي ذلك نتيجة التدهور المستمر لكفاءة الاستثمار العام وتخلف التقنية وتوقف الاستبدال والتجديد في القطاع العام، وتراجع نوعية التجهيزات المُستخدمة فيه مع ضعف الكفاءة الإدارية والمساءلة والمحاسبة، وهذا لا ينعكس على أداء القطاع العام فحسب بل حتى على القطاعات كافة. كما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق يتأثر بدرجة كبيرة بإنتاج قطاع النفط أكثر من تأثره بأي متغير آخر، فهذا القطاع يُعد محرك الاقتصاد العراقي.

تشير نتائج المعادلة (٣) والخاصة بالاتفاق الحكومي الاستثماري بأن هذا الاتفاق مُنتج في الأجل القصير لأن إنتاجه الحدية موجبة (0.٠٩٨)، إلا أنها ضعيفة، عليه نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن الاتفاق الحكومي في الاقتصادات الريعية منتج عندما تكون الإنتاجية الحدية لذلك الاتفاق أكبر من الصفر ($MP_G > 0$)، ولكن هذا الاتفاق غير أمثل لأن إنتاجه أقل من الواحد، أي أنه أكبر مما ينبغي أيضًا كما هو الحال في الأجل الطويل، عليه نقبل الفرضية البديلة الأولى والتي تنص على أن حجم الاتفاق الحكومي في الاقتصادات الريعية أكبر من الحجم الأمثل للاتفاق عندما تكون: $(MP_G < 1)$. وهذه النتيجة تُؤيد بأن الاتفاق العام الاستثماري يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، إلا أن تأثيره ضعيف جدًا. إن تفسيرنا للإنتاجية الضعيفة للاتفاق العام الاستثماري ليس كبير حجم هذا الاتفاق كما ذهبنا إليه فرضيات "قانون بارو"، بل أن هنالك قصورا كبيرا في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، إذ أن هنالك فرقا كبيرا بين ما هو مُخطط وما هو مُنفذ، إذ أن أغلب التخصيصات الاستثمارية تعود إلى الدولة لعدم قدرة الأجهزة التنفيذية. وتشير المعادلة المقدره بوجود مرونة سالبة بين النمو الاقتصادي وحجم العمالة (-6.5)، أي أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية في الأجل القصير مما يؤكد ما ذهبنا إليه في المعادلتين السابقتين بهذا الخصوص.

من الأسباب الرئيسة لتدني مستويات إنتاجية الاتفاق العام في العراق، هو ارتفاع معدلات هذا الاتفاق نظراً لتوسع حجم القطاع العام وتزايد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتزايد تكاليف بناء الكثير من

المشاريع الكبيرة ولاسيما في مجال الصناعة العسكرية في زمن النظام السابق، إذ اتصفت بعدم قدرتها على الوصول الى مستويات مقبولة من الكفاءة الاقتصادية، بل ومعاناتها من تدني معدلات الانتاجية. وبعد عام (٢٠٠٣) واجه الاقتصاد العراقي مشكلة اساسية تتمثل في كيفية تصرف الدولة بالموارد الانتاجية الرئيسية (الريعية) او اعادة تخصيصها بطريقه لا تلحق الضرر بالأطراف الفاعلة الاخرى في المجتمع، ومن هذه الأطراف هو القطاع الخاص. فالمشكلة تتمثل بكيفية الوصول الى الامثلية في تخصيص هذه الموارد لمصلحة النشاط الاقتصادي، وعندها يصبح الوضع لا يسمح بتحقيق اية زيادة في نشاط الحكومة ما لم تقطع تلك الزيادة من نشاطات اقتصادية اخرى، او تكون على حسابها، وهذا ما يطلق عليه بامثلية باريتو (٢٥)، والتي تنص على انه عند نقطة معينة لا يمكن ان يكون هناك فرد (او جهة) في وضع حسن، دون ان يكون هناك فرد (او جهة) في وضع سيئ. وان الدولة العراقية لم تفلح في تحقيق الامثلية على مستوى النشاط الاقتصادي، وبصفة في مجال انفاقها العام.

الخاتمة

اتضح لنا من خلال نتائج النموذج القياسي بان الاتفاق العام في العراق غير مُنتج في الاجل الطويل، ويرتبط بعلاقة سالبة مع الناتج المحلي الاجمالي. اما في الاجل القصير فان هذا الاتفاق منتج الا ان انتاجيته ضعيفة جداً، اي ان تأثيره ضعيفا على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير. علياً لا بد من ايجاد الطريقة المناسبة التي تتعامل فيها الدولة والافراد والمؤسسات الاجتماعية مع الفائض المتحقق لديها من الموارد الربعية. فالرأسمالية نشأت وترسخت وتطورت عن طريق مدخراتها من فائض القيمة وتعاملها السليم مع ذلك الفائض، ولم تنفق ذلك الفائض على استهلاك تفاخري وتبذيري، وإنما على الاستثمار في مزيد من الاصول الرأسمالية المنتجة، وقد وصل حرصها على اعتماد السلوك المنافي للإسراف الاستهلاكي، أحياناً، الى درجة البخل الشحيح المتعلق بقيم الادخار. فالاقتصاد الربعي ليس سلبياً بالمطلق، فكيفية تحقيق الفائض، وكيفية أنفاقه بين الاستهلاك والاستثمار، تلعب دوراً حاسماً في الحكم على الاقتصاد الربعي، فيما اذا كان سلبياً أو إيجابياً، أي غير منتجاً أو منتجاً. لذا لا يحمل الاقتصاد الربعي بحد ذاته أي طابع سلبي، بل أن الذهنية أو الثقافة الربعية التبريرية المرتبطة به أو الناجمة عنه، هي التي تحمل الطابع السلبي. كذلك يجب اعداد الموازنات العامة وفقاً لمعايير الاداء وأحد اهم تلك المعايير هو "معيار كفاءة الاتفاق العام"، وكذلك معيار "الكلفة - العائد" الذي نجده مفقوداً في الموازنات العامة للاقتصادات الربعية ومنها العراق. ولا بد من اعتماد سياسة ترشيد الاتفاق العام بشكلها الصحيح، اذ ان هذه السياسة لا تعني بالضرورة تخفيض الاتفاق، بل كيفية استخدامه من اجل تحقيق أكبر انتاجية، فهناك فرق كبير بين سياسة تخفيض الاتفاق العام، وسياسة ترشيده، فالسياسة الاولى تستخدم في حالة العجز في الموازنة العامة، اما سياسة الترشيد فتستخدم سواء في حالة العجز او في حالة الفائض في الموازنة العامة، لان الهدف منها هو تحقيق أكبر إنتاجية للاتفاق العام وبما يضمن الوصول بحجم هذا الاتفاق الى الحجم الأمثل، عبر تحفيز آليات السياسة الضريبية، والعمل على رفع كفاءة الجهاز الانتاجي لأجل رفع كفاءة الاتفاق العام وجعله منتجاً، اذ ان هناك نقطة لا يمكن اغفالها في هذا المجال، فلا يمكن ان يؤدي الاتفاق العام دوره في زيادة الانتاج من غير ان يكون الجهاز الانتاجي مرناً، وهذا الشرط غير متوفر في جميع الاقتصادات الربعية وخاصة العراق.

^{٢٥} عماد عبد اللطيف سالم، "الرفاهية والامثلية في الدولة الربعية الديمقراطية" مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (٢٥)، لسنة (٢٠١١)، ص ١١٠.

الملاحق الإحصائية

ملحق (١)

قوة العمل في الاقتصاد، والرقم القياسي لاسعار المستهلك، وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة من (١٩٨٨-٢٠٠٩)

السنوات	قوة العمل في الاقتصاد مليون نسمة	الرقم القياسي لاسعار (١٩٨٨) كسنة اساس	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي
1988	2855121	100	2
1989	2946211	106.3	3
1990	2825568	161.2	3.913
1991	2906853	461.9	7.9
1992	2979434	848.8	17.9
1993	3079114	2611.1	74.5
1994	3207110	15461.6	465
1995	3362843	69792.1	1567
1996	3513044	59020.8	1170
1997	3692926	72610.3	1464
1998	3881962	83335.1	1619
1999	4678510	93816.2	1825
2000	4391254	98486.4	1950
2001	4721789	114612.5	1930
2002	4946543	136752.3	1957
2003	4864769	181301.7	1896
2004	5390334	230184.1	1452
2005	5702810	315259	1469
2006	6047482	483074.4	1467
2007	6360903	632029.8	1255
2008	6674323	648891.2	1193
2009	6953444	630713.1	1170

المصدر: (١) وزارة التخطيط والتعاون الاثمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة.

(٢) البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية للبنك المركزي، للسنوات

(٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

(٣) صندوق النقد العربي ، النشرة الاحصائية للدول العربية، ٢٠١٠، ص ٩.

(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات

(١٩٩٣، ١٩٩٨، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)، عدة صفحات.

ملحق (٢)
مكونات الانفاق العام الرئيسية بالاسعار الجارية، ونسبتها الى الانفاق العام والنتاج المحلي الاجمالي في العراق
للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩)

مليون دينار عراقي

السنوات	النتاج المحلي الاجمالي	الانفاق العام	الانفاق العام الاستهلاكي	الانفاق العام الاستثماري	نسبة الانفاق العام الاستهلاكي / الانفاق العام %	نسبة الانفاق العام الاستثماري / الانفاق العام %	نسبة الانفاق العام الاستهلاكي / الناتج المحلي %	نسبة الانفاق العام الاستثماري / الناتج المحلي %
1988	20555.6	13363	10630	2733	79.54	20.45	51.71	13.29
1989	21820.5	13934	10872	3062	78.02	21.97	49.82	14.03
1990	57477	14179	11357	2822	80.09	19.90	19.75	4.90
1991	44323.4	17497	15653	1844	89.46	10.53	35.31	4.16
1992	117903.4	32883	25876	7007	78.69	21.30	21.94	5.94
1993	326349.8	68954	50060	18894	72.59	27.4	15.33	5.78
1994	1669881	199442	171742	27700	86.11	13.88	10.28	1.65
1995	6729081.7	690784	605838	84946	87.7	12.29	9.003	1.26
1996	6565583.6	542542	506102	36440	93.28	6.71	7.70	0.55
1997	15169791	605802	534095	71707	88.16	11.83	3.52	0.47
1998	17203806	920501	824705	95796	89.59	10.4	4.79	0.55
1999	34583176	1033552	831592	201960	80.45	19.54	2.40	0.58
2000	50359239	1498700	1151663	347037	76.84	23.15	2.28	0.68
2001	41494367	2069727	1490866	578861	72.03	27.96	3.59	1.39
2002	41242664	3226927	1761927	1465000	54.6	45.39	4.27	3.55
*2003	29894476	1982548	1784293	198254.8	90	10	5.96	0.66
2004	53499239	32117491	29102758	3014733	90.61	9.38	54.39	5.63
2005	73911088	26375175	21803157	4572018	82.66	17.33	29.49	6.18
2006	96067160	38806679	32778999	6027680	84.46	15.53	34.12	6.27
2007	111961230	39031232	31308188	7723044	80.21	19.78	27.96	6.89
2008	156670098	59403375	47522700	11880675	80	20	30.33	7.58
2009	140159107	52567025	42053620	10513405	80	20	30.004	7.5
متوسط المدة	39898564	11874196	9743486	2130710	81.59	18.40	20.63	4.52

المصدر:- الاعمدة (١، ٢، ٣، ٤) بالاعتماد على:

- (١) وزارة التخطيط والتعاون الانماني، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة.
 - (٢) البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية للبنك المركزي، للسنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).
 - (٣) صندوق النقد العربي ، النشرة الاحصائية للدول العربية، ٢٠١٠، ص ٢٦٣.
 - (٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (١٩٩٣، ١٩٩٨، ٢٠١٠)، عدة صفحات.
- الاعمدة الاربعة الاخيرة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاربعة الاولى.

ملحق (٣)

تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الجارية، ونسبة تكوين رأس المال للقطاعين العام والخاص الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة من (١٩٨٨-٢٠٠٩) مليون دينار عراقي

السنوات	(١) تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام	(٢) تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص	(٣) اجمالي تكوين رأس المال الثابت	(٤) نسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام / اجمالي التكوين %	(٥) نسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص / اجمالي التكوين %
1988	3382.1	1014.5	4396.6	76.92	23.07
1989	3743.992	2561.40	6305.397	59.37	40.62
1990	3383.266	2836.63	6219.902	54.39	45.60
1991	2312.733	975.99	3288.728	70.32	29.67
1992	7477.079	669.70	8146.782	91.77	8.220
1993	20523.77	5843.6	26366.89	77.83	22.16
1994	29021.42	19019.3	48039.19	60.41	39.59
1995	91288.07	24497.03	115785.1	78.84	21.16
1996	36888	10800.81	47688.81	77.35	22.65
1997	50246.33	30859.38	81105.71	61.95	38.05
1998	111335.7	70584.83	181920.5	61.20	38.79
1999	293738.5	110140.2	403878.7	72.72	27.27
2000	663601.4	220314.1	883915.4	75.07	24.92
2001	1259133	410312.8	1669446	75.42	24.57
2002	1787421	808889.9	2596324	68.84	31.15
*2003	4127152	782498.1	4909650	84.06	15.93
2004	2487715	700220	3187935	78.03	21.96
2005	9743395	734868.7	10478263	92.98	7.01
2006	16013433	897552.2	16910986	94.69	5.30
2007	33573929	651180.3	34225109	98.09	1.90
2008	13047126	811114	13858240	94.14	5.85
2009	3969345	299845.4	4269191	92.97	7.02
متوسط المدة	3969345	299845.4	4269191	77.16	22.84

المصدر :- الاعمدة (١,٢,٣) بالاعتماد على:

- (١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة.
 - (٢) البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية للبنك المركزي للسنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).
 - (٣) صندوق النقد العربي، النشرة الاحصائية للدول العربية، ٢٠١٠، ص ٢٦٣.
 - (٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (١٩٩٣، ١٩٩٨، ٢٠١٠)، عدة صفحات.
 - (٥) International Monetary Fund (IMF), "International Financial Statistics", 2002, 2003, 2008, 2010.
- * الاعمدة (٤، ٥) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاربعه الاولى .
- * بيانات (٢٠٠٣) لغاية شهر تشرين الثاني فقط بحسب ما ذكر في المصادر المعتمد

ملحق (٤)
مؤشرات الاقتصاد العراقي بالاسعار الثابتة لسنة (١٩٨٨) كسنة اساس للمدة من (١٩٨٨-٢٠٠٩)
مليون دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الحكومي الاستهلاكي	الانفاق الحكومي الاستثماري	الانفاق الحكومي الكلي	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام	تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص
1988	20555.6	10630	2733	13363	4396.6	3382.1	1014.5
1989	20527.3	10227.7	2880.5	13108.2	5931.7	3522.1	2409.6
1990	35655.7	7045.3	1750.6	8795.9	3858.5	2098.8	1759.7
1991	9595.9	3388.8	399.2	3788	712	500.7	211.3
1992	13890.6	3048.5	825.5	3874.1	959.8	880.9	78.9
1993	12498.6	1917.2	723.6	2640.8	1009.8	786.02	223.8
1994	10800.2	1110.8	179.2	1289.9	310.7	187.7	123.01
1995	9641.6	868.1	121.7	989.8	165.9	130.8	35.1
1996	11124.2	857.5	61.7	919.2	80.8	62.5	18.3
1997	20892.1	735.6	98.8	834.3	111.7	69.2	42.5
1998	20644.1	989.6	115	1104.6	218.3	133.6	84.7
1999	36862.7	886.4	215.3	1101.7	430.5	313.1	117.4
2000	51133.2	1169.4	352.4	1521.7	897.5	673.8	223.7
2001	36204	1300.8	505.1	1814.6	1456.6	1098.6	358
2002	30158.7	1288.4	1071.3	2359.7	1898.56	1307.05	591.5
2003	16488.8	984.2	109.4	1093.5	2708	2276.4	431.6
2004	23241.9	12643.3	1309.7	13953	1384.95	1080.75	304.2
2005	23444.6	6916	1450.2	8366.2	3323.7	3090.6	233.1
2006	19886.6	6785.5	1247.8	8033.3	3500.7	3314.9	185.8
2007	17714.5	4953.6	1221.9	6175.5	5415.11	5312.08	103.03
2008	24144.3	7323.7	1830.9	9154.6	2135.68	2010.68	125
2009	22222.3	6667.6	1666.9	3834.5	4586.98	4381.9	205.08

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الملاحق (١، ٢، ٣).

ملحق (٥)

Gt	Gi	Gc	$\Delta \log y / \log y$	Log L	logPk	logTK	Log y
0.956636	0.796822	0.933596		6.455625	3.006252	3.643117	4.31293
0.95483	0.802227	0.92984	-0.00014	6.469264	3.381945	3.773179	4.312332
0.866469	0.712455	0.845297	0.055607	6.451106	3.245439	3.586419	4.552129
0.898627	0.653223	0.886482	-0.12523	6.463423	2.324899	2.85248	3.982086
0.866139	0.704058	0.841014	0.040339	6.474134	1.897077	2.982181	4.142721
0.835209	0.697973	0.801264	-0.01107	6.488426	2.34986	3.004235	4.096861
0.771193	0.558665	0.755098	-0.01548	6.506114	2.08994	2.492341	4.033432
0.751866	0.523397	0.737565	-0.01222	6.526707	1.545307	2.219846	3.984149
0.732381	0.442453	0.724923	0.015592	6.545684	1.262451	1.907411	4.046269
0.676235	0.461751	0.663577	0.067646	6.567371	1.628389	2.048053	4.319982
0.705295	0.477589	0.69423	-0.0012	6.589051	1.927883	2.339054	4.314796
0.666157	0.510894	0.645478	0.058355	6.670108	2.069668	2.633973	4.566587
0.67584	0.540921	0.651552	0.031121	6.642589	2.349666	2.953034	4.708703
0.71484	0.593008	0.683127	-0.03184	6.674107	2.553883	3.16334	4.558757
0.752969	0.676408	0.694299	-0.0174	6.694302	2.771955	3.278424	4.479413
0.720579	0.483502	0.709734	-0.05854	6.687062	2.635081	3.432649	4.217189
0.949246	0.713921	0.939442	0.035351	6.731616	2.483159	3.141434	4.366272
0.897595	0.723432	0.878677	0.000864	6.756089	2.367542	3.521622	4.370043
0.908419	0.720275	0.891364	-0.01636	6.781575	2.269046	3.544155	4.298561
0.892274	0.726647	0.869735	-0.01169	6.803519	2.012964	3.733607	4.248329
0.903903	0.744422	0.881792	0.031656	6.824407	2.09691	3.329536	4.382815
0.82445	0.741216	0.879723	-0.00822	6.8422	2.311923	3.661527	4.346789

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم (١ و ٤)

ملحق (٦)

Egt	$\Delta \log L / \log L$	$\Delta \log PK / \log y$	$\Delta \log TK / \log y$	Egi	Egc
-0.00181	0.002113	0.087109	0.030156	0.005404	-0.00376
-0.08836	-0.00281	-0.03165	-0.04331	-0.08977	-0.08454
0.032158	0.001909	-0.20222	-0.16123	-0.05923	0.041185
-0.03249	0.001657	-0.10744	0.032571	0.050835	-0.04547
-0.03093	0.002208	0.109296	0.005324	-0.00609	-0.03975
-0.06402	0.002726	-0.06344	-0.12495	-0.13931	-0.04617
-0.01933	0.003165	-0.13503	-0.06756	-0.03527	-0.01753
-0.01949	0.002908	-0.071	-0.07842	-0.08094	-0.01264
-0.05615	0.003313	0.090438	0.034758	0.019298	-0.06135
0.02906	0.003301	0.069328	0.067362	0.015838	0.030653
-0.03914	0.012302	0.03286	0.068351	0.033306	-0.04875
0.009683	-0.00413	0.061314	0.069869	0.030026	0.006074
0.039	0.004745	0.04337	0.044663	0.052087	0.031576
0.038129	0.003026	0.047836	0.025245	0.083401	0.011172
-0.03239	-0.00108	-0.03056	0.03443	-0.19291	0.015435
0.228667	0.006663	-0.03602	-0.06905	0.230419	0.229708
-0.05165	0.003636	-0.02648	0.087074	0.009511	-0.06077
0.010824	0.003772	-0.02254	0.005156	-0.00316	0.012687
-0.01615	0.003236	-0.05957	0.044073	0.006372	-0.02163
0.011629	0.00307	0.01976	-0.09511	0.017775	0.012057
-0.07945	0.002607	0.049058	0.075748	-0.00321	-0.00207

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الملاحق رقم (١ و ٤).

المصادر

- ١- الأمم المتحدة " التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكوا- دور الاستثمار والاتفاق العام في النمو الاقتصادي"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نيويورك، العدد ٢ ، ٢٠٠٥.
- ٢- احمد صدام عبد الصاحب، "سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق-رؤية مستقبلية"، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج ، ٢٠٠٧.
- ٣- أسامة ربيع امين سليمان ، دليل الباحثين في التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برنامج (Minitab)، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، مصر، ٢٠٠٧.
- ٤- زين العابدين بري، "العلاقة بين الاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (١٩٧٠-١٩٩٨)"، بحث منشور ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، مجلة رقم ١٥ ، العدد ٢ ، ٢٠٠١.
- ٥- سعيد علي العبيدي ، " اقتصاديات المالية العامة " ، ط١ ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١١.
- ٦- سنان الشبيبي، " ملامح السياسة النقدية في العراق "، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٧ .
- ٧- عبد الرزاق الفارس، "الحكومة والفقراء والاتفاق العام" ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
- ٨- عبد المطلب عبد الحميد ، " اقتصاديات المالية العامة " ، ط١ ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠١٠.
- ٩- عبد الكريم صادق بركات ، حامد عبد المجيد دراز ، " علم المالية العامة " ، مؤسسة شبابالجامعة ، الاسكندرية ، بدون سنة نشر.
- ١٠- علي مرزا "ملاحظات على التخطيط في العراق - الهيكل المؤسسي والمهام" ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٥ ، سنة ٢٠١١ .
- ١١- عماد عبد اللطيف سالم، "الرفاهية والامتلية في الدولة الربعية الديمقراطية" مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد(٢٥)، لسنة (٢٠١١).
- ١٢- مظهر محمد صالح، "الدولة الربعية والتحول من اقتصاد المعونة الى اقتصاد الانتاج"، نشرة الاصلاح الاقتصادي، بغداد، ٢٠٠٨.
- 13- نبيل جعفر عبد الرضا ، " الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط " ، ط١ ، مؤسسة وارث الثقافية ، ٢٠٠٨.

- 14- A.T. Peacock and J.Wilson . " Determinants of Government Expenditure in Public Expenditure Analysis" Rotterdam University Press , 1972.
- 15-Cullis John and Sames , Philip , "public Finance and public choice" Mc .Grow Hill Books , London , 1992.
- 16-Conte Michael, and Ali Darrat "Economic Growth and the Expanding of Public Sector" Review of Economic and Statistics, vol. 70, (1988), pp. 322-390.
- 17-Daniel Landau "Government and Economic Growth in the Less Developed Countries : An Empirical Study for 1960-1980" ,Economic Development and Cultural Change, 1986.
- 18-G. Karras,"The Optimal Government Size: Further International Evidence on the Productivity of Government Services" , Economic Inquiry , 1996.
- 19 -G. Karras , "On the Optimal Government Size in Europe: Theory and Empirical Evidence , The Manchester School , LXV, No. 3.
- 19-HASSAN ALY and MARK STRAZICICH "Is Government Size Optimal in the Gulf Countries of the Middle East ?An empirical investigation", International Review of Applied Economics ,Vol. 14,No. 4, 2000.
- 20-Robert Barro "Economic Growth in Cross-Section of Countries" The Quarterly Journal of Economics , vol. 106, 1991 ,P 407-443.